



عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

اتجاهات مديري المدارس الحكومية الثانوية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد
المعرفي

سكينة صالح سليمان بشارات

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

2024م / 1445هـ

اتجاهات مديري المدارس الحكومية الثانوية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد
المعرفي

إعداد

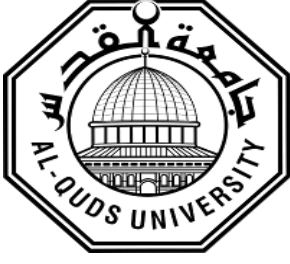
سكينة صالح سليمان بشارت

بكالوريوس اقتصاد من جامعة القدس المفتوحة (فلسطين)

المشرف الرئيس : د. اشرف أبو خيران

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الإدارة التربوية جامعة القدس

1445 هـ - 2024 م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج ماجستير الإدارة التربوية

إجازة الرسالة

اتجاهات مديري المدارس الحكومية الثانوية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي

الاسم: سكينه صالح سليمان بشارت

الرقم الجامعي: 22212613

المشرف: د. أشرف محمد أبو خيران

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ: 2024\05\25 وأجيزت من لجنة المناقشة المكونة من التالية أسماؤهم وتواقيعهم:

1. مشرف ورئيس لجنة المناقشة: د. أشرف أبو خيران التوقيع

2. ممتحناً داخلياً: د. كامل هاشم التوقيع:

3. ممتحناً خارجياً: د. إبراهيم النوري التوقيع:

القدس - فلسطين

1445 هـ / 2024 م

إقرار:

أقر أنا معد الرسالة، أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الدراسة وأي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

Sukayna Besharat

التوقيع:

الاسم: سكينه صالح سليمان بشارت

التاريخ: 2024 / 5 / 25 م

الإهداء

إلى الأكرم منا جميعاً الذين جعلوا من دمائهم وأعمارهم وقوداً ينيّر الطريق نحو النصر والفتح... شهداء

فلسطين وأسراهم.

إلى أحق الناس بصحبتى ووصية رسول الله ﷺ، التي لم تتردد يوماً في تقديم الدعم والعون ، كانت دعواتها الصادقة وتضحياتها الكبيرة الدافع الأكبر لي للاستمرار والمثابرة ، كل نجاح احققه هو بفضل

جهودك امي .

إلى والدي الغالي الذي علمني معاني الصبر والاجتهاد ، وكان دعمه نبراساً اضاء لي طريقي ، كلماتك

الحكيمة ونصائحك الحانية تلامس وجداني ، أدعو الله ان تكون فخوراً بي .

الى زوجي الغالي ، شريك حياتي ومصدر قوتي ، شكراً لك على صبرك ودعمك اللامحدود ، وشكراً

لتفهمك لتحديات هذه المرحلة ، وجودك بجانبى جعل هذا النجاح ممكناً .

الى ابنائي الأعزاء ، الذين كانوا مصدر إلهامي وسبباً في استمرارى ، رؤيتكم تكبرون وتحققون احلامكم

كان الحافز الأكبر لي لمواصلة السعي لتحقيق احلامي .

الى إخوتي وأخوتي ، الذين كانوا دائماً خير سند ودعم ، كلماتكم المشجعة ووقوفكم بجانبى كان مصدر

طمأنينة لي .

الى أصدقائي الأعزاء الذين لم يبخلوا بالنصح والتشجيع ، وكانوا دائماً الى جانبي في لحظات الفرح

والتحدي .

الى اساتذتي الافاضل الذين اضاءوا لي دروب المعرفة ، وقدموا لي نصائحهم القيمة وفتحوا لي أبواب

العلم والمعرفة .

الى كل من ساهم ولو بكلمة او فكرة او دعم معنوي في انجاز هذا العمل، اهدي جهدي المتواضع اليكم

جميعاً

الشكر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

"لا يشكر الله من لا يشكر الناس"

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الدكتور أشرف أبو الخيران، الذي أشرف على هذا البحث العلمي بكل حكمة ومهارة، لقد كان دعمكم وتوجيهكم السبب في إنجاز هذا العمل، وأسأل الله أن يجعله في ميزان حسناتكم.

وأشكر كل من ساهم في هذا البحث، من زملاء وأساتذة وجميع العاملين الذين بذلوا جهودًا مخصصة لإنجاح هذا العمل.

وأخيرًا، أسأل الله تعالى أن ينفع بهذا البحث العلمي وأن يكون إضافة قيمة للمعرفة الإنسانية.

والله ولي التوفيق.

الباحثة

اتجاهات مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي .

اعداد : سكيئة صالح سليمان بشارت .

اشراف : د. اشرف أبو الخيران .

الملخص

هدفت الدراسة التعرف الى اتجاهات مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي وتكون مجتمع الدراسة من مديري المدارس الثانوية في محافظة الخليل، والبالغ عددهم (200) مدير ومديرة خلال العام الدراسي 2024/2023، وتم اختيار عينة عشوائية طبقية من مجتمع الدراسة مكونة من (132) مدير ومديرة من مديري المرحلة الثانوية في محافظة الخليل، واستخدمت الباحثة الاستبيان كأداة لجمع البيانات، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي نظرا لملائمته أغراض البحث، وظهرت نتائج الدراسة انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي تعزى الى متغير عدد سنوات الخبرة بينما لما توجد فروق تعزى الى متغير الجنس والمؤهل العلمي والتخصص، وقد اوصت الباحثة ضرورة الاستثمار في البنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد المعرفي، الاتجاهات.

The attitudes of principals of secondary government schools in Hebron towards implementing the knowledge economy

Prepared by: Sukaina Bsharat

Supervised: Dr. Ashraf Abu Khayran

Abstract

The study aimed to identify the attitudes of principals of secondary government Schools in Hebron towards implementing the knowledge economy, and the Study community consists of (200) secondary school principals in Hebron Governorate during the year 2023/2024. a random stratified sample was Selected from the study community consisting of (132) secondary school Principals in Hebron governorate. the researcher used the questionnaire as a Data collection tool and the results of the study showed that there are Statistically significant differences at the level of the function ($\alpha \leq 0.05$) in the Trends of public secondary school principals in Hebron governorate towards The application of knowledge economy is attributed to the variable number of Years of experience while Since there are differences due to gender, academic Qualification and specialization, the researcher has recommended the need to Invest in the infrastructure supporting the knowledge economy.

Keywords: knowledge economy, attitudes .

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1 مقدمة.

2.1 مشكلة الدراسة.

3.1 أسئلة الدراسة.

4.1 أهداف الدراسة.

5.1 فرضيات الدراسة.

6.1 أهمية الدراسة.

1.6.1 الأهمية النظرية.

2.6.1 الأهمية التطبيقية.

7.1 حدود الدراسة ومحدداتها.

8.1 مصطلحات الدراسة.

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1 المقدمة:

يموج عالم اليوم بالعديد من التطورات والمستجدات المتسارعة في كافة الشؤون العالمية ولا سيما الشؤون الاقتصادية، وتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، ولعل أبرز التطورات المعاصرة التي فرضت ومازالت تلقي بظلالها بشدة على كافة الاقتصاديات الدولية وخصوصاً اقتصاديات الدول النامية، تحديات المعرفة وظهور اقتصاد المعرفة إضافة إلى العديد من المفاهيم الحديثة كقيادة الأعمال والتنمية المستدامة وكافة المفاهيم المرتبطة بها.

حيث يتجه الاقتصاد العالمي بخطوات متسارعة نحو مجتمع المعرفة، تعد المعرفة الآن المحرك الرئيسي للمنافسة الاقتصادية، حيث لم يعد هناك مساحة للاختيار بين قبولها أو رفضها من قبل الدول، فإضافة قيمة مضافة عالية جداً للمنتجات الاقتصادية تكمن في استثمار المعرفة، وذلك من خلال زيادة الإنتاجية وتوليد الطلب على التقنيات والأفكار الجديدة، وتوجد عدة مسميات للاقتصاد المعرفي (كإقتصاد المعلومات ، اقتصاد الانترنت ، الاقتصاد الرقمي، الاقتصاد الافتراضي، الاقتصاد الإلكتروني، اقتصاد الملموسات) ، وتتمثل فيه عملية انتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها المحرك الرئيسي للنمو المستدام وخلق الثروة ، وفرص التوظيف في كل المجالات(مقار،2017).

لذلك أصبحت المعرفة، بعد اتحادها مع الاقتصاد، ذات تأثير كبير على مختلف الجوانب الحياتية، خصوصاً في ضوء الطفرة التكنولوجية، والثورة المعلوماتية، التي وفرت المادة المعرفية للجميع بلا استثناء،

وبقي فقط أن يتعلم الجميع بلا استثناء كيفية الاستفادة من هذه المادة المعرفية، وتوظيفها ، وحسن ادارتها، وبالتالي تستطيع الدول أن تدرك ذلك الركب إن هي أحسنت فهم أبعاد الاقتصاد المعرفي، وعرفته من جميع جوانبه، وعملت على توفير أهم أسسه، وهو رأس المال الفكري لمواطنيها، من خلال برامج التعليم الدائم والمستمر ، وتجديد العلوم والمعارف وتحديثها، وتوظيف كل معرفة جديدة في المجالات التي يمكن أن تؤثر فيها تأثيراً إيجابياً وفعالاً(عفونة، 2012).

وعليه فقد عمل الاقتصاد المعرفي على استخدام الابتكار ومهارات استخدام الاتصال والتكنولوجيا والأفكار الجديدة كأدوات لزيادة قيمة المنتجات المادية ، كما وضح تقرير البنك الدولي بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة تحت عنوان : " تحويل الاقتصادات العربية " المضي قدما عن طريق المعرفة والابتكار " من أن زيادة الاستثمار في نموذج الاقتصاد المعرفي سيكون مطلباً مهماً لمواجهة التحديات بالبلدان العربية كلها والذي يتمثل في توفير فرص العمل ، وان الانخراط في نموذج الاقتصاد المعرفي يتضمن تنفيذ عدد من الإصلاحات الرئيسية في مختلف القطاعات من أهمها اعداد ايد عاملة اكثر مهارة ، تحسين القدرة على الابتكار والبحث وتوسيع نطاق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها (البنك الدولي، 2013).

ففي ظل الاقتصاد المعرفي زادت أهمية المعرفة وزاد دور وقيمة راس المال البشري، وكذلك زيادة الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبناءً على ذلك أدركت المؤسسات أهمية إدارة المعرفة واستخدامها بكفاءة، فهي تمثل الثروة الحقيقية لها، وأنها راس مالها الفكري الذي يضمن لها استدامة الميزة التنافسية، والجدير بالذكر ان التعليم يعد هو الطريق الرئيس للتحويل نحو اقتصاد المعرفة من خلال تطوير العنصر البشري الذي يعتبر محور العملية التعليمية.

وتعتبر الإدارة المدرسية جزءاً من الإدارة التعليمية وصورة مصغرة لتنظيماتها، والإدارة المدرسية الواعية تهدف إلى تحسين العملية التعليمية والارتقاء بمستوى الأداء من خلال تبصير العاملين في المدرسة بمسؤولياتهم وتوجيههم التوجيه السليم (الكبيسي، 2005).

وهذا سوغ للباحثة أن تقوم بهذه الدراسة الميدانية لتبحث في اتجاهات مديري المدارس الحكومية الثانوية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي، على اعتبار أن المدير هو القائد التربوي والميسر الذي يلعب دوراً مهماً في نشر المعرفة ونشر ثقافة التعاون بين عناصر العملية التعليمية في المدرسة.

2.1 مشكلة الدراسة:

ان امتلاك واستخدام وسائل المعرفة بشكل موجه وصحيح، واستثمارها بكفاءة وفعالية من خلال دمج المهارات والأدوات الفنية والإبداعية والتكنولوجية المتقدمة، يمثل إضافة حقيقية للاقتصادات العربية. فهذه الاقتصادات تواجه تحديات كبيرة في سبيل تعزيز جهود التنمية والنمو الاقتصادي، ومن بين أهم هذه التحديات القدرة على استثمار الإمكانيات البشرية الضخمة المتاحة في الدول العربية على جميع المستويات بناءً على أهمية اقتصاد المعرفة في المجالات الإدارية مثل التخطيط، والتنظيم، والتنسيق، والمتابعة، وتحفيز الموظفين، واتخاذ القرارات، والإشراف، فإن الباحثة لاحظت قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع على المستوى العربي بشكل عام، والمستوى الفلسطيني بشكل خاص، وفقاً لمعرفتها، واستناداً إلى الواقع التربوي في المدارس الثانوية في محافظة الخليل، لوحظ أن مفهوم اقتصاد المعرفة ومجالاته وأهميته ليس معروفاً بشكل واسع بين المديرين، نظراً لكونه مفهوماً جديداً على المؤسسات التربوية، فقد أوصت دراسة قادة وبوزيان (2020) بتنفيذ استراتيجيات التكامل (الاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الأخضر والاجتماعي والمعرفي) للسياسات العامة المرتبطة بالاقتصاد لتحقيق التنمية المستدامة، ولذلك تتحدد

مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس الاتي : ما اتجاهات مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي؟

3.1 أسئلة الدراسة:

من خلال مشكلة الدراسة والسؤال الرئيسي انبثقت أسئلة الدراسة الآتية:

السؤال الأول: ما اتجاهات مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي؟

السؤال الثاني: هل تختلف تقديرات أفراد عينة الدراسة من المديرين تجاه تطبيق الاقتصاد المعرفي في المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل باختلاف متغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخدمة)؟

4.1 أهداف الدراسة:

سعت الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

1- التعرف إلى اتجاهات مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي.

2- معرفة دور بعض المتغيرات مثل (الجنس، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخدمة) على اتجاهات مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي.

5.1 فرضيات الدراسة: انبثقت عن سؤال الدراسة الثاني الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة من المديرين اتجاه تطبيق الاقتصاد المعرفي في المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل تعزى لمتغير الجنس.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة من المديرين اتجاه تطبيق الاقتصاد المعرفي في المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة من المديرين اتجاه تطبيق الاقتصاد المعرفي في المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل تعزى لمتغير التخصص.

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة من المديرين اتجاه تطبيق الاقتصاد المعرفي في المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل تعزى لمتغير سنوات الخدمة.

6.1 أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من انها من الدراسات الحديثة والقليلة ومن أوائل الدراسات _حسب علم الباحثة_ التي تناولت موضوع الاقتصاد المعرفي في المجالات التربوية، التي طبقت في مدارس محافظة الخليل، كما ان موضوع هذه الدراسة يتسم بالحدثة ويمثل اتجاهات رائدة في الإدارة المعاصرة، كما أن هذه الدراسة تلقي الضوء على اتجاهات مديري المدارس الثانوية نحو تطبيق اقتصاد المعرفة في مدارسهم وفي ممارساتهم الإدارية، وبالتالي تستمد الدراسة أهميتها من:

1.6.1 الأهمية النظرية:

1. تحفز هذه الدراسة المديرين وقادة المؤسسات التربوية الاهتمام بالاقتصاد المعرفي، باعتباره من المواضيع المعاصرة والتي يزداد الاهتمام بها نظراً لدورها الكبير في عملية التخطيط واتخاذ القرار وتطوير المعرفة في المؤسسات.
2. تحفيز المنظمات والمؤسسات التعليمية الفاعلة لاستثمار راس مالها الفكري، من خلال جعل الوصول الى المعرفة المتولدة عنها عملية سهلة وممكنة للأخرين.
3. ومن المتوقع ان تفيد هذه الدراسة كل من المخططين التربويين ومديري المدارس والقائمين على السياسات التربوية، نظراً لأهميتها في عملية التخطيط الواعي واتخاذ القرارات.

2.6.1 الأهمية التطبيقية:

1. يتوقع من خلال نتائج الدراسة معرفة اتجاهات مديري المدارس الحكومية الثانوية نحو تطبيق اقتصاد المعرفة، ومن ثم التعرف على الجوانب الإيجابية منها لتعزيزها والجوانب السلبية للعمل على علاجها.
2. يتوقع من خلال الدراسة التطرق إلى أثر الجنس، وسنوات الخبرة الإدارية، والتخصص، والمؤهل العلمي، وموقع المدرسة، في الاتجاهات نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي في محافظة الخليل.

7.1 حدود الدراسة ومحدداتها: تحددت الدراسة بالحدود الآتية:

- الحد البشري:** تم تطبيق الدراسة على مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل.
- الحد الزمني:** تم تطبيق الدراسة في الفصل الدراسي الأول العام الدراسي 2023-2024.
- الحد المكاني:** تم إجراء الدراسة على كافة المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل.
- المحددات المفاهيمية:** اقتصرت على المفاهيم والمصطلحات الواردة في الدراسة.
- محددات إجرائية:** يتمثل في الإجراءات والأساليب الإحصائية المتبعة في معالجة البيانات.
- الحد الموضوعي:** اتجاهات مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي.

8.1 التعريفات الاصطلاحية والإجرائية

الاتجاه : ويعرف عبدالله (2016) **الاتجاه** كما يلي: هو جميع ما يدفع الفرد للرجعة في التفكير والتحليل والتصرف، لذلك يشكل الاتجاه عنصراً أساسياً للمعرفة، وذلك من خلال حفز فضول الافراد وايجاد الرغبة وتحفيزهم للإبداع .

وتعرف الباحثة الاتجاه إجرائياً كما يلي: هو كل ما يشجع ويدفع مديري المدارس الثانوية على التفكير والتحليل واتخاذ الإجراءات المناسبة فيما يتعلق بعملية التعليم والتعلم، يعبر عن هذا النهج من خلال مستوى الدرجات التي يحصل عليها أفراد عينة الدراسة على مقياس اتجاهات مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي.

الاقتصاد المعرفي: يعرف عفونة (2012) **الاقتصاد المعرفي بأنه :** الاقتصاد القائم على الاستثمار في رأس المال الفكري من خلال تطوير وإصلاح منظومة التعليم والتدريب والبحث والتطوير في بيئة تقنية معلوماتية، توظف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتدعم وتشجع اكتساب ونشر وإنتاج المعرفة في ظل نظام محكم من التقييم والمساءلة والمشاركة المجتمعة .

وتعرف الباحثة الاقتصاد المعرفي إجرائياً كما يلي: هو الاقتصاد القائم على تطوير وإصلاح منظومة التعليم باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التعليمية التعلمية، ويعبر عنها اجرائياً بمستوى الدرجات التي يحصل عليها أفراد عينة الدراسة على مقياس اتجاهات مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي المستخدم والمعد لهذه الغاية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

2.2 الدراسات السابقة

1.2.2 الدراسات العربية

2.2.2 الدراسات الأجنبية

3.2.2 التعقيب على الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

من خلال هذا الفصل، سنتناول أهم ما جاء في الأدب التربوي حول الاقتصاد المعرفي، ودور المدير المدرسي (الإدارة المدرسية) في تطبيق الاقتصاد المعرفي، كما سنتناول نشأة وتطور الاقتصاد المعرفي، وأهم مفاهيمه، ومزاياه، وأهميته، ومؤثراته، ومتطلباته، وسنركز أيضًا على متطلبات الاقتصاد المعرفي في الإدارة المدرسية، ومبررات تبنيه، ودور مديري المدارس في ممارسة الاقتصاد المعرفي، وأهمية تطبيقه في العملية الإدارية المدرسية، بالإضافة إلى استعراض ركائز الاقتصاد المعرفي .

1.2 الإطار النظري:

تعتبر المعرفة أحد التطورات التي ظهرت مع بدايات القرن العشرين والتي ما زلت إلى يومنا هذا تتطور، فهي عملية متراكمة تتطور مع تطور الأفراد في المجتمع، وذلك من خلال الخبرة والملاحظة والتفكير لديه، في العقود الأخيرة من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين، شهدت الثورة في مجالات المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا، وقد استخدمت هذه التطورات في جميع جوانب الحياة، أصبح من الواجب على المؤسسات التعليمية اعتماد هذه التقنيات لمواجهة التحديات الكبيرة التي تواجهها، يجب عليها التكيف والتأقلم معها ، خاصة بعد جائحة كورونا التي أجبرت العالم بأسره وفلسطين بشكل خاص على استخدام التكنولوجيا الحديثة لمواجهة هذه التحديات. هذا الوضع أجبر المؤسسات التعليمية وإداراتها وهيئات التدريس والطلاب على التكيف مع هذه التحديات بشكل جدي وفعال. (خلف، 2007).

يظهر دور مدير المدرسة بوضوح في استخدام اقتصاد المعرفة وتطبيقه، حيث يسعى لاستغلال كافة المعلومات والتقنيات المتاحة في إدارة المدرسة، يهدف ذلك إلى الاستفادة من المعرفة وتطبيق التطورات الحديثة لتحقيق تغييرات إيجابية في البيئة المدرسية، يبرز دور المدير المدرسي كمسؤول له تأثير مباشر في العملية التعليمية، حيث يقوم بتوجيه كيفية استغلال مفهوم اقتصاد المعرفة في إدارة المدرسة وتحسينها (لهلوب، 2015).

ومن هنا تظهر أهمية المعرفة من خلال استخدام تطبيقاتها في مختلف المجالات والقطاعات الاقتصادية والخدمية والحاجات البشرية، حيث أضحت المعرفة مورداً اقتصادياً مهماً وعنصراً أساسياً من عناصر الإنتاج، وأصبحت الأساس الأهم في الاستثمارات القائمة على رأس مال معرفي يتمثل بالأصول غير المادية وغير الملموسة التي تنتج منتجات غير مادية، بل أصبح امتلاكها مفتاح سر نجاح المؤسسات المختلفة وسر بقائها واستمراريتها في المستقبل.

1.1.2 نشأة وتطور الاقتصاد المعرفي:

بدأ الاهتمام في الاقتصاد المعرفي يزداد في بداية القرن العشرين خاصة مع تطور الثورة التكنولوجية وانتشار الانترنت وظهور فكرة العولمة وفتح الأسواق العالمية والتطور الهائل لتكنولوجيا المعلومات، والذي يقصد به مزيج من تقنيات الإلكترونيات الدقيقة والكمبيوتر والاتصالات وتخزين المعلومات ومعالجتها ونقلها وتوزيعها في آخر العشرين عاماً من القرن الماضي.

ونتيجة لذلك، يتحول المجتمع إلى مجتمع معرفي، حيث تعتمد رفاهية الاقتصاد والأفراد إلى حد كبير على تكنولوجيا المعلومات. تظهر هذه التحولات في استخدام مختلف القطاعات الاقتصادية لتكنولوجيا المعلومات،

مما يوفر سرعة الوصول إلى المعلومات والدقة فيها. ومن بين أهم منتجات تكنولوجيا المعلومات تأتي البنوك العالمية وخدمات المعلومات، التي تجمع بين المعرفة البشرية والتفكير البشري، وتجعلها متاحة للعلماء والباحثين وطلاب العلم للاستفادة منها (درويش، 2000).

وجاءت الإشارة الأولى في المعرفة كمصطلح في تعبير الاقتصاد إلى دراسة كتبها "Friedrich Hayek عام (1956)، بعنوان استخدام المعرفة في المجتمع، وبدأ في دراسة المعرفة كسلعة، وفي محاولة حقيقية لدراسة المعرفة كسلعة جاءت بواسطة "Fritz Mclub" في كتاب المراجع جاء إنتاج المعرفة وتوزيعها في أمريكا، وفي كتاب بعنوان أساس نظرية المعرفة للكاتب "Fikuzlu Khumalo" حلل أن المعرفة كانت في الأصل وفي الغالب سلعة، وأدركت أنه من الضروري أن تقرر تحليل المعرفة كسلعة، لتحديد وحدة المعرفة، ولتسميتها المعرفة، ولمحاولة قياس المعرفة من خلال تحديدها، وإظهار أن النظرية التي حاولت قياس المعرفة في أواخر القرن العشرين (أبو الشامات، 2012).

وبدأ الاقتصاد العالمي يتغير بشكل كبير إلى أنظمة جديدة تعتمد بشكل أساسي على المعرفة البشرية، بعد أن استندت إلى القوة البدنية والآلات الصناعية والمواد الخام، وأصبحت الآن مدفوعة بآلات المعرفة التي تزداد قيمتها بالمعرفة وليس بالجهد، فإذا كانت النظرية الاقتصادية تعتقد سابقاً أن العمل هو أساس القيمة، فمن الضروري صياغة نظرية جديدة، و هي مبدأ أن المعرفة هي أساس القيمة.

وتظهر أهمية المعرفة من خلال استخدام تطبيقاتها في مختلف المجالات والقطاعات الاقتصادية والخدمية والحاجات البشرية، حيث أضحت المعرفة مورداً اقتصادياً مهماً وعنصراً أساسياً من عناصر الإنتاج، وأصبحت الأساس الأهم في الاستثمارات القائمة على رأس المال المعرفي المتمثل بالأصول غير المادية

وغير الملموسة التي تنتج منتجات غير مادية بل أصبح امتلاكها مفتاح سر نجاح المؤسسات المختلفة وسر بقائها واستمراريتها في المستقبل .

ويمكن تلخيص نشأة الاقتصاد المعرفي في المراحل التالية:

المرحلة الأولى

وتتمثل هذه المرحلة في التحول الأول للاقتصاد، والمعروف بالاقتصاد الزراعي، والذي كان مهماً جداً في حياة الإنسان، حيث جعل الإنسان يعتمد اعتماداً على الزراعة، وأدى إلى إنشاء مجتمعات سكنية كبيرة نسبياً وكان في بداية التطور البشري (Hepworth & Others, 2005) .

المرحلة الثانية

ظهرت المرحلة الثانية من التحول الاقتصادي، والمعروفة بالاقتصاد الصناعي، بين نهاية القرن السادس عشر ومنتصف القرن العشرين، حيث بدأ ظهور هذه المرحلة في إنجلترا ثم امتدت إلى شمال أوروبا وغرب أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان، وقد عكست هذه المرحلة عمق الوعي ودرجة الخيال العلمي والإبداع الفكري الذي وصلت إليه الروح البشرية، وساهمت في تقدم العديد من الدول في جميع المجالات: (الصناعة، والزراعة، والنقل والمواصلات، والتجارة والمصارف) وحدثت نمواً غير مسبوق في تطور المفهوم العلمي والسياسي والثقافي (Card, 2008).

وفي هذه المرحلة انقسم العالم إلى ثلاثة عوالم:

العالم الأول: عالم يمثل الدول الصناعية الكبرى المهتمة بالصناعة والتطوير والابتكار.

العالم الثاني: عالم يحاول اللحاق بالعالم الأول واستيراد المعرفة والخبرة منه وتطوير بيئته المحلية.

العالم الثالث: عالم يتسم بالجهل والفقر والتخلف.

وفي المرحلة الأولى تم تأسيس المجتمع الصناعي من خلال تحديد معدل التصنيع والاعتماد على

الآلات كأساس لأعمدة الصناعة وهي المصانع.

المرحلة الثالثة:

مرحلة مجتمع المعرفة أو "الاقتصاد المعرفي" وهي التحول الأكبر، وقد بدأت هذه المرحلة في نهاية

القرن العشرين ولعبت دوراً كبيراً في تغيير تاريخ البشرية، وتمثلت في "الثورة العلمية والتكنولوجية"، وبالتالي

فقد حدث في هذه المرحلة التحول من مفهوم الإنتاج إلى الإنتاج المعرفي التكنولوجي، والذي يتسم بسهولة

الوصول إلى المعلومات والمعرفة، وتطور الصناعات التقليدية وزيادة فعاليتها وإنتاجيتها، والميزة التنافسية

والاعتماد على الصناعات الإبداعية (عبد الرؤوف، 2017).

في هذه المرحلة يكون هناك عنصرين أساسيين وهم العلم والمعرفة، حيث أصبح إنتاج المعرفة

واستثمارها واستهلاكها وتوزيعها هما المصدران الرئيسان للنمو، وأصبحت المعرفة نوعاً جديداً من رأس المال

القائم على الفكر والخبرة، وأفضل الممارسات.

واتسم العصر الأخير بعدة سمات كما ورد عن شاهين (2018) وهي:

- دمج العلم في نظام الإنتاج وتحويل المعرفة على قوى إنتاجية.
- أصبح رأس المال المعرفي الذي يشمل العلم والتكنولوجيا والابتكار، أكثر أهمية من رأس المال المادي في الاقتصاد الجديد.
- تطور نمط الإنتاج العلمي والتقني من الإبداع الفردي في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر إلى الإنتاج الجماعي والمؤسسي في القرن العشرين الماضي.
- تقلصت المسافة بين ظهور الاختراع وتحقيقه إلى بضع سنوات على الأكثر.

2.1.2 مفهوم الاقتصاد المعرفي

إن مصطلح الاقتصاد المعرفي مصطلح ذو شقين يحتاج إلى شرحه وفق معجم لغوي لتوضيح مفهوم

المصطلح:

1.2.1.2 المفهوم اللغوي للاقتصاد المعرفي

الاقتصاد: حسب (المعجم الوسيط، 1972): " العلم الذي يدرس ظواهر الإنتاج والتوزيع" أو العلم الذي يدرس

الحلول المثلى للمشاكل الاقتصادية في ظل الظروف الثقافية والاجتماعية والسياسية (محفوظ، 2011).

المعرفة: هي الوعي والإدراك والفهم والمعرفة بموقف أو شيء أو جانب من جوانب العلم، ويمكن توصيلها

وفهمها واستيعابها من قبل الأفراد المعنيين بها، فالمعرفة هي حقيقة تكون في ذهن شخص ما عن شيء ما

ويستطيع من خلالها التواصل مع الآخرين (خلف، 2007).

وبالرجوع الى الادب التربوي وما اطلعت عليه الباحثة من المراجع الأدبية ، ترى الباحثة في هذا السياق بان المفهوم اللغوي للاقتصاد المعرفي يكمن في القدرة على دمج علم ظواهر الإنتاج والتوزيع لايجاد الحلول المثلى للمشاكل الاقتصادية مع الإمكانيات المعرفية والعلمية الموجودة لدى الافراد القائمين على المنظومة الاقتصادية المعرفية في المؤسسات التربوية .

2.2.1.2 المفاهيم الاصطلاحية لاقتصاد المعرفة

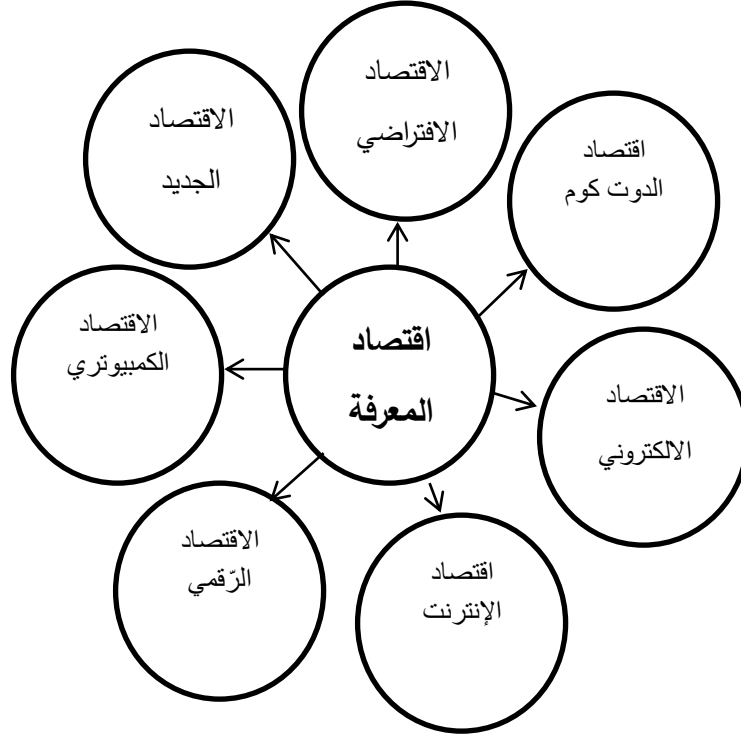
هناك عدة مسميات لمفهوم الاقتصاد المعرفي منها الاقتصاد الافتراضي، والاقتصاد الرقمي، والاقتصاد الشبكي، والاقتصاد الجديد، وقد فشل الاقتصاديون في التوصل إلى تعريف موحد ومصطلح واحد (السنباني ، 2012).

يعرف عليان(2008) الاقتصاد المعرفي بأنه: دراسة وفهم عملية تراكم المعرفة وحوافز الأفراد لاكتشافها وتعلمها واكتساب ما يعرفه الآخرون و يتميز هذا النوع من الاقتصاد بالتركيز على اكتساب المعرفة ومشاركتها واستخدامها وابتكارها، بهدف تحسين نوعية الحياة في جميع المجالات، يستفيد الاقتصاد المعرفي من خدمات المعلومات الغنية والتطبيقات التكنولوجية المتقدمة، ويعتمد على استغلال العقل البشري كراس مال وتوظيف البحث العلمي لتطوير الاقتصاد وتعزيز التقدم والابتكار.

وتعرف الباحثة الاقتصاد المعرفي اجرائياً بأنه نمط اقتصادي جديد نشأ نتيجة سلسلة من التغييرات في نمو الاقتصاد وعملياته، وفي تنظيم النشاط الاقتصادي، يقوم هذا الاقتصاد في المقام الأول على فكرة إدراج قيمة المعرفة والمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات ورأس المال البشري كمحور أساسي للنمو والازدهار، يستفيد الاقتصاد المعرفي من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات الإنتاج، مما يؤدي إلى توسع نطاق السوق وزيادة الثروة وتراكم الأرباح، ويفتح آفاقاً جديدة للفرص الاقتصادية ويزيد من خيارات الأفراد، مما يسهم في زيادة الرفاهية وتلبية احتياجات ورغبات المجتمع.

وهناك مصطلحات مرادفة لمصطلح "الاقتصاد المعرفي" يُستخدم عدد من المصطلحات لوصف اقتصاد

المعرفة (سالمي، 2010)



شكل (1.2): يوضح مفاهيم الاقتصاد المعرفي

3.2.1.2 مفاهيم الاقتصاد المعرفي

ومن خلال ما سبق كان لا بد من المهم تمييز مفهوم الاقتصاد المعرفي عن العديد من المصطلحات

الأخرى التي قد تتداخل معه بحسب ما ورد عن (شتاتحة، 2019) كما هو موضح فيما يأتي:

● اقتصاد المعلومات

يعني اتخاذ قرارات اقتصادية مستتيرة، ويكمن الجانب الاقتصادي للمعلومات في الكشف عنها وحمايتها، والجانب الاقتصادي للمعرفة يكمن في إنتاجها والأنشطة التعليمية والتدريبية المصاحبة لها، وإنتاج المعرفة هو: نشاط تلقائي يتبع نشاطاً آخر وهو نشاط معتمد يقود مخزون المعرفة، على عكس الأنشطة الاقتصادية التي لا يمكن تنفيذها إلا بطريقة متعمدة، حيث لا تتم الموافقة عليها إلا عندما تأتي نتائج البحث العلمي.

• الاقتصاد القائم على المعرفة

تعتبر هذه مرحلة متقدمة من الاقتصاد المعرفي، والمستمدة من تحقيق أماكن المعرفة والتكنولوجيا والعمل على تطبيقها في الإنتاج، وفي الأنشطة بمعنى آخر، ويعتمد ذلك على تطبيق اقتصاد المعرفة على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة في مجتمع يمكن تسميته بمجتمع المعلومات.

ليس هذا فقط ولكن أيضاً هناك بعض المصطلحات الأخرى والتي تتشابه معها مثل: اقتصاد الانترنت، والاقتصاد الرقمي، والاقتصاد الافتراضي، والاقتصاد الإلكتروني، واقتصاد الشبكة، والاقتصاد غير المادي، الخ... (الهاشمي، والعزاوي، 2007).

وعرف الاقتصاد المعرفي بأنه: اقتصاد جديد يفرضه مجموعة جديدة من الأنشطة المتعلقة بالمعرفة وتكنولوجيا المعلومات، ومن أهم سماته التجارة الإلكترونية (عبد الرؤوف، 2017).

وعرف أيضاً بأنه اقتصاد يقوم أساساً على إنتاج ونشر واستخدام المعرفة والمعلومات، ويعرفه البنك الدولي بأنه: اقتصاد يعمل على اكتساب المعرفة وتوليدها ونشرها واستثمارها الفعال لتسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويتحدد اقتصاد المعرفة في سياق مفهومه الواسع للمعرفة على الأصول البشرية وغير الملموسة، ويعتمد على الخصائص والقواعد الجديدة، وهي بحسب ما ورد عن (مزياني، 2023) كالآتي:

• نوع المعرفة:

المعرفة الصريحة، أو المعرفة الظاهرة، تتمثل في الأصول الملموسة مثل تكنولوجيا المعلومات، وبراءات الاختراع، وقواعد البيانات والكتب، بينما المعرفة الضمنية، أو المعرفة الباطنية، تتجلى في المعرفة التي يحملها العقل البشري وتمثل جزءًا كبيرًا من الرأس المال البشري، هذه المعرفة الضمنية تُعتبر مصدرًا أساسياً للثروة في الاقتصاد.

العمليات والخدمات المعرفية:

يتألف من انشاء أنواع مختلفة من المعرفة وتحسينها ومشاركتها وتعلمها والبحث والتطوير وتطبيقها وإعادة استخدامها، وهذا يشكل ادارة المعرفة.

في إطار هذا الاقتصاد، أصبحت المعرفة العامل الأول قبل رأس المال والعمل لتوليد الثروة، وذلك بفضل النمو الهائل والتطور السريع لوسائل الاعلام وتكنولوجيا الاتصالات، والقول بأن المعرفة قد انتقلت الى المركز الأول على سلم عوامل الانتاج لا يعني تجاهل دور العوامل الأخرى، ولكن لا تزال مهمة في النشاط الاقتصادي مقارنة بالمعرفة فهي أقل أهمية.

• يعتمد الاقتصاد المعرفي على:

– انتاج المعرفة:

تعد القدرة على إنتاج واستخدام المعرفة عنصراً مهماً في عملية التنمية، لأنه أصبح من المهم تحقيق ميزة تنافسية، كما أن الاقتصاد المؤيد للمعرفة؛ لإنتاج المعرفة يعزز أيضاً من فعالية القدرة على إنتاج المعرفة، و لضمان إنشاء نظام للابتكار قائم على الادارة المختصة لنقل التكنولوجيا واستيعابها، و لتحقيق هدف كفاءة الإنتاج والتنمية الشاملة، وتنشيط انتاجه، يجب أن تكون قادراً على القيام بذلك (نجم، 2008).

- صناعة المعرفة:

إن التعليم والتدريب والاستشارات والمؤتمرات والمنشورات والكتابة والبحث والتطوير، هي أمثلة على الأنشطة التي تركز على صناعة المعرفة، وإن الدوافع الرئيسية للنمو الاقتصادي هي الابتكار والاكتساب ونشر المعرفة الموجودة، وكذلك إنتاج و نشر المعرفة الجديدة (نجم، 2008).

3.1.2 مزايا الاقتصاد المعرفي

إن الاقتصاد المعرفي يعتبر نموذج اقتصادي جديد يغير من الاقتصاد التقليدي وأسس، ومن أهم خصائصه مزياني (2023) :

- المورد الرئيسي ورأس المال الرئيسي هو المعرفة التي تعتبر أهم مصادر للثروة والقوة.
- اقتصاد يعتمد بشكل كبير على التعليم والتعلم والتدريب والمؤهلات لتنمية رأس المال البشري، أي قوة عاملة عالية المهارة والتخصص.
- هو نوع من الاقتصاد يركز على تفعيل البحث والتقصي المستمر لإنتاج وتوليد المعرفة، ويولي اهتماماً كبيراً للتطوير المستمر من خلال استخدام التكنولوجيا المتقدمة .

العالمية: العمل من خلال اقتصاد عالمي منفتح على التقدم التكنولوجي وتعزيز التكامل الاقتصادي العلمي.

اللامركزية: تتيح التكنولوجيا الحديثة إمكانية الوصول إلى المعرفة للجميع، وبدأت الشركات الاحتكارية الكبيرة تحل محل الشركات الفردية.

التنوع: من خلال تقديم تشكيلة ضخمة وكثيفة من المنتجات التي تلبي احتياجات ورغبات مختلف شرائح الأفراد والشركات، وتسريع المنتجات وإنتاجها والتخلص من الأخطاء وتقليل التخزين.

الانفتاح: أصبح التعاون بين الشركات والأفراد لخلق المعرفة في إطار شراكة تتجاوز الحدود الوطنية والعقليات المركزية الضيقة أمراً طبيعياً ومطلوباً.

نماذج إدارية جديدة: تقوم على نظرة متكاملة للمعرفة، والتعامل مع عملية الإنتاج بأكملها بما يتجاوز الأهداف قصيرة الأجل والأهداف الخاصة بالمؤسسة فقط.

التطوير المستمر لقوة عاملة ذات مهارة وخبرة عالية، تعمل من خلال فرق عمل متكاملة حيث يمكن لكل عضو فيها تقديم ملاحظاته واقتراحاته في أي مرحلة، ليس فقط للمرحلة التي يعمل فيها ولكن أيضاً للمراحل الأخرى.

أجمل عبد الجواد (2013) خصائص الاقتصاد المعرفي بالآتي: -

الابتكار: نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبه ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.

التعليم أساسي للإنتاج والتنافسية الاقتصادية، حيث يتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة الإبداعية ورأس المال البشري القادر على ادماج التكنولوجيا الحديثة في العمل.

- البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.
- حوافز تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف الى زيادة الإنتاجية والنمو، وتشمل هذه السياسات التي تهدف الى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر اتاحة ويسر، سياسات خاصة بتخفيض التعرفة الجمركية على منتجات التكنولوجيا وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- يتميز اقتصاد المعرفة بخصائص تجعله نمطاً اقتصادياً جديداً يعمل على تغيير الاقتصاد التقليدي وأسسه ومن أهمها الهاشمي (2007):
- المورد الأساسي ورأس المال الرئيسي فيه هو المعرفة التي تشكل أهم مصدر من مصادر الثروة والسلطة.
- العالمية تعمل من خلال اقتصاد عالمي مفتوح بفضل التطورات التقنية الهائلة ويدفع نحو التكامل الاقتصادي العالمي.
- التبعية اذ اتاحت التقنية الحديثة الاطلاع على المعرفة من قبل الجميع وبدأ احتكار الشركات الكبرى لها يتهاوى لصالح الافراد.
- التنوع يوفر طيفاً هائلاً وكثيفاً من المنتجات المتنوعة تلبي حاجات مختلف شرائح الافراد والشركات ورغباتها، بعد أن كانت تستهدف الشرائح الكبرى فقط وبما يسرع من تصميم المنتج ونتاجه ويتجاوز الأخطاء ويقلص حجم التخزين.
- الانفتاح أصبح تعاون الشركات وحتى مع الافراد لإنتاج المعرفة أمراً طبعياً ومطلوباً ضمن إطار شراكه تتخطى الحدود والعقلية المركزية الضيقة.

- نموذج جديد للإدارة يستند إلى منظور متكامل من المعرفة ويتعامل بنظرة شمولية للعملية الإنتاجية تتجاوز المدى القصير والاهداف الخاصة بالشركة فقط.
- قوة عمل تطمع بمهارات وخبرات عالية وقابلة للتطور بشكل مستمر، وتعمل من خلال فريق عمل متكامل يستطيع كل فرد في أي مرحلة أن يبدي ملاحظاته واقتراحاته ليس فقط بالنسبة إلى المرحلة التي يعمل بها وإنما للمراحل الأخرى.

4.1.2 أهمية الاقتصاد المعرفي

تعد المعلومات من أهم مكونات حياتنا المعاصرة، بل أنها تشكل عنصر التحدي لكل فرد في المجتمع لارتباطها بكافة المجالات البشرية، فهي تعمل كسلع رأسمالية فالاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يترتب عليها زيادة في إنتاجية العمل، وسرعة نمو للإنتاجية نتيجة للتقدم التكنولوجي السريع، وتساهم زيادة استخدام التكنولوجيا والاتصالات في زيادة كفاءة الشركات، فترتفع الإنتاجية وتخفض التكاليف وتزيد سرعة الابتكار مما يحسن الاقتصاد ككل (السنباني، 2012).

تبرز أهمية الاقتصاد المعرفي من خلال مضمونه والدور الذي تلعبه التقنيات المتطورة التي تنتجها في مختلف المجالات، وما يترتب على ذلك من مساهمة أساسية وهامة في عمل الاقتصاد وأداء أنشطته التي تتزايد بوتيرة متسارعة في الدول المتقدمة، ويتم التعبير عن أهمية الاقتصاد المعرفي على النحو الآتي (خلف، 2007):

- الاقتصاد المعرفي هو: توليفة دقيقة تقوم على الإدراك الواعي لمحور وموضوع المعرفة، وهو القاسم المشترك لجميع الأنشطة وجميع الوظائف وجميع المهن، وبالتالي يشكل اقتصاداً قائماً بذاته.

- ومن أهم أهداف الاقتصاد المعرفي هي: الإبداع والتصميم والتكيف مع الفوضى والتعقيد والتنظيم الذاتي والذكاء والتعلم.
- إن تكيف استخدام المعرفة وتفعيل الموارد البشرية الذكية سيُمكن الاقتصاد من النمو بوتيرة متسارعة.
- تكمن أهمية الاقتصاد المعرفي في إدراك القيمة العالية للأصول غير الملموسة وهي (الأفكار التي تولد الابتكار والمعرفة البشرية والخبرة العلمية).
- يعتمد الاقتصاد المعرفي على المعرفة والتفكير الإبداعي الذي يؤدي إلى انخفاض الأسعار.
- وبناءً على الأدب التربوي ترى الباحثة أن أهمية الاقتصاد المعرفي تكمن بمدى القدرة على استثمار رأس المال البشري بطريقة إيجابية؛ من أجل أحداث تنمية بالقطاعات بشكل عام وبقطاع التعليم بشكل خاص من أجل الوصول الى أفضل مستوى من الابتكار والابداع والتميز.

5.1.2 مؤشرات الاقتصاد المعرفي

تُقاس المعرفة كسلعة غير مادية بطريقة مختلفة عن كيفية قياس السلع المادية، وفيما يلي مجموعة من المؤشرات المستخدمة لقياس المعرفة، بما في ذلك مؤشرات البنك الدولي لقياس تقدم البلدان في الاقتصاد المعرفي بحسب ما ورد عن عيد (2016) وأبو الشامات (2012) كما يأتي :

أولاً: مؤشرات البحث والتطوير والابتكار:

يمثل البحث والتطوير مجموعة من الأنشطة التكنولوجية التي تسبق إنتاج سلع وخدمات جديدة وتمر بعدة مراحل مدرجة كما ورد في (Frascati De Manuel) رغم أن مجالات تطبيقها يبقى مختلفاً اختلافاً بيناً، مثلاً: صناعة السيارات، الدراسات الصيدلانية، البرامج، والعلوم الإنسانية.

ثانياً: مؤشر التعليم والتدريب

يُعتبر هذان المؤشران من الركائز الأساسية للاقتصاد المعرفي، حيث يساهمان في تعزيز مقوماته وتحسين أدائه، فبواسطة هذين المؤشرين يتم تعزيز التفاعل بين أفراد المجتمع وتحضير جيل مستعد لاستخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج، ويكمن الدور الكبير للموارد البشرية في تعزيز النشاط الاقتصادي، خاصة في مجالات علوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات، وهو أمر معترف به من قبل الجميع.

ثالثاً: مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يمثل مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الركيزة الثالثة للاقتصاد المعرفي، ويحقق الاقتصاد المعرفي تيسيراً مشتركاً بين ازدهار الأنشطة كثيفة المعرفة والإنتاج ونشر التكنولوجيا الجديدة، ويحقق قاعدة تكنولوجية مواتية.

رابعاً: مؤشرات الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية

يستند هذا المؤشر إلى أساس اقتصادي قوي يمكن أن يوفر أي إطار قانوني وسياسي يهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو وإتاحة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوصول إليها، ويعكس هذا المؤشر مدى توافر الحواسيب كأداة لتقييم البنية التحتية للمعلومات، ويعتمد المؤشر على عدد من العوامل لتفعيل دوره بحسب ما ورد عن رؤوف (2017) وهي على النحو الآتي:

- نسبة المشاركة الدولية في الحوسبة

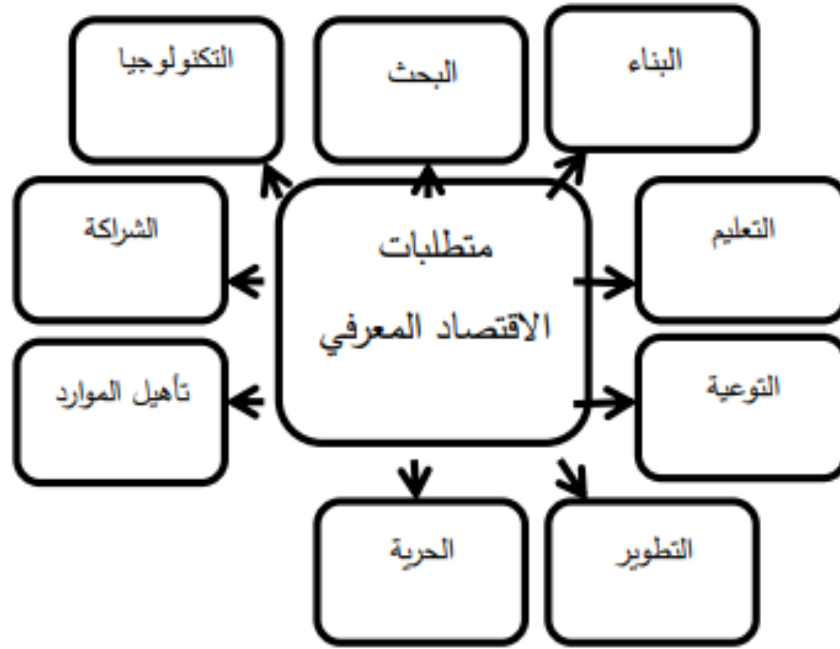
- عدد الحواسيب لكل (1000) نسمة من السكان.
- القدرة الحاسوبية لكل (1000) نسمة من السكان.
- عدد مواقع الإنترنت لكل (1000) من السكان.
- عدد مستخدمي الإنترنت لكل (1000) نسمة السكان.

6.1.2 متطلبات الاقتصاد المعرفي

يرى الشمري (2016) أن أهم متطلبات الاقتصاد المعرفي في المدارس هي:

- تطوير بنية تحتية تتوافر فيها كافة المتطلبات النوعية لتكون قادرة على الاستجابة للتغيرات في الأساليب والمناهج المعتمدة في التعليم.
- تبني مفهوم الاقتصاد المعرفي من قبل الإدارة المدرسية والتخطيط الاستراتيجي لها.
- مواكبة إدارة المدرسة والمعلمين للمتغيرات المعاصرة، والسعي لتطوير أنفسهم وتطوير طلابهم واستكشاف مصادر المعرفة المتجددة.
- تشجيع إنتاج المعرفة في جميع مراحل العملية الإدارية المدرسية، وتنوع أساليب التدريس من قبل المعلمين وتشجيع التعلم الذاتي.
- تقديم حلول عملية تتلاءم مع متطلبات سوق العمل من خلال دمج الموارد التعليمية مع الواقع واستشراف الاحتياجات المستقبلية.
- تطوير خدمات اجتماعية وشراكات مجتمعية بين المدرسة ومختلف المؤسسات والأفراد في المجتمع تتكامل فيما بينها في تقديم متطلبات الاقتصاد المعرفي.

وبحسب ما ورد عن (الكاف، 2010) فإن متطلبات الاقتصاد المعرفي تتلخص كما في الشكل الآتي:



شكل (2.2): متطلبات الاقتصاد المعرفي

واستناداً إلى هذه المتطلبات، حدد أبو دلي (2018) أسلوب الممارسات الإدارية لمدير المدرسة وهي

كالآتي:

- دور مدير المدرسة في نشر المعرفة ومشاركتها.
- دور مدير المدرسة في تراكم المعرفة واكتسابها.
- دور مدير المدرسة في تطبيق المعرفة.
- دور مدير المدرسة في إنتاج المعرفة.
- دور مدير المدرسة في مشاركة المعرفة.

7.1.2 متطلبات الاقتصاد المعرفي في الإدارة المدرسية

يتطلب اقتصاد المعرفة سلسلة من المتطلبات الأساسية من قبل مديري المدارس كالاتي الحرملية (2020) :

- إعادة هيكلة وترشيد الإنفاق العام وزيادة الإنفاق لتعزيز المعرفة من بداية الصفوف الأساسية وحتى الثانوية.

- فتح المجال من قبل الإدارة المدرسية للمعلمين في استخدام تقنيات تعليمية تسهم في دمج الطلبة للوصول إلى مؤسسات المجتمع لتطبيق الأفكار التعليمية والتدريب وفق ما تتطلبه حتى في مجال المختبرات والبحث العلمي والابتكار.

8.1.2 مبررات تبني الاقتصاد المعرفي

هناك مجموعة من المبررات المعاصرة التي تدعو مديري المدارس إلى تبني الاقتصاد المعرفي في مجتمعاتهم، ومن أهمها ما أشار إليه (الكاف،2010):

- اهتمام جميع الشعوب والحضارات بالمعرفة وقيمتها بما فيها الإسلام، والتي جاءت في الآيات القرآنية والتي تدعو وتشجع على العلم والبحث والمعرفة والتفكير.

- ضعف المخرجات من حيث امتلاك المهارات والكفاءات اللازمة في عصر المعرفة.

- يرجع التطور الملحوظ في بناء مجتمع المعرفة على مستوى العالم والتأخر في بناء مجتمع المعرفة في المجتمعات العربية؛ إلى وجود مجموعة من التحديات التي تقلل من فرص بناء مجتمع المعرفة.

- العولمة وظهور البيئة الرقمية، وتطور وسائل الاتصال الحديثة وما ترتب عليها من تأثير على

الاقتصاد العالمي والمؤسسات وهيكلها التي غيرت الإطار الحالي وساهمت في ظهور وظائف جديدة للمؤسسات.

- ظهور العديد من المشاكل والتحديات، مثل النمو السكاني والبطالة، والتي تتطلب تدخلات معرفية لإيجاد حلول وبدائل علمية لحل هذه المشاكل.

- اهتمام العالم كله بالمعرفة والذي يعتبر قوة اقتصادية ورأس مالي اقتصادي متجدد ومتطور.

9.1.2 تبني الاقتصاد المعرفي من قبل الإدارة المدرسية

مما لا شك فيه أن هناك احتياجات ومطالب متعددة للمتعلمين، تسعى الإدارة المدرسية إلى تلبيتها وتلبية احتياجاتهم، بما يلبي تطلعات المتعلمين ويحقق رضاهم، وإن تبني التكنولوجيا في التعليم وإيجاد جيل من المتعلمين القادرين على التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها في حياتهم، هو أحد الضروريات المجتمعية الرئيسية اليوم، ولتحقيق ذلك ينبغي على الإدارة المدرسية أن تتبنى الآتي الرويلي (2019):

1. وضع المتعلم في مركز التعليم والتعلم بالممارسة بطريقة تلبى احتياجات المتعلم.
2. توفير بيئة تعليمية غنية ومحفزة تهئ ظروفًا تعليمية مواتية لجميع الطلاب وتضمن التفاعل الإيجابي، بحيث لا يكون التعليم مفروضاً.
3. تقديم المحتوى وذلك من خلال دمج التعليم بالمواقف الواقعية في الحياة الاجتماعية للطلبة، حتى يتمكنوا من حل المشكلات التي تواجههم في الحياة من خلال تطبيق معارفهم في المواقف الحياتية .
4. تحديد أدوار جديدة للمعلمين للقيام بها من أجل زيادة فاعلية التعلم لدى المتعلمين، وتحقيق نواتج التعلم المنشودة.

5. تنوع أساليب التدريس لتناسب مع احتياجات المتعلمين وقدراتهم وتمكينهم من المشاركة الكاملة في المواقف التعليمية.

6. تنوع استراتيجيات التقييم بحيث يكون التلاميذ على دراية بالصعوبات التي تواجههم أثناء تنفيذ الأنشطة، وتعديلها وفقاً لذلك وتحمل مسؤولية تعلمهم من خلال التقييم الذاتي.

وبحسب ما ورد عن الزهراني والألفي (2019) فإن الإدارة المدرسية تلعب دور في مواكبة المدرسة للتطور وتحديث المدارس من خلال إعداد معلم وطالب قادرين على مواكبة التغير والتطور التكنولوجي في العالم، وذلك يعود إلى الأسباب الآتية:

- ❖ توسع نطاق المعرفة وتطورها بشكل سريع.
- ❖ التطور المستمر في الحياة الاجتماعية وتغيرها من عقد لآخر، وبالتالي يتجدد دور المدير في المدارس ليقوم بدور فعال.
- ❖ الاستفادة من نتائج الأبحاث والدراسات التربوية الحديثة واعتماد أبرز النتائج والتوصيات التي وردت فيها؛ ليسهم في تحسين استخدام مدير المدرسة لاقتصاد المعرفة.
- ❖ تطوير المناهج الدراسية وإدخال ما يواكب التطور العصري الرهيب.
- ❖ التطور التكنولوجي السريع والذي يجب على الوسائل التعليمية أن تكون مناسبة للطلبة وتعلمهم.
- ❖ تطوير أساليب جديدة في مجال التدريس.
- ❖ نقص برامج إعداد وتدريب المعلمين والمديرين.

10.1.2 دور مديري المدارس في ممارسة الاقتصاد المعرفي

لم يعد دور مديري المدارس في المؤسسات التعليمية مقتصرًا على المهام الإدارية، بل أصبح له دور مهم ومحوري في المؤسسة، مستوعبًا للتغيرات العالمية المتسارعة، وفي المقابل يجب على مدير المدرسة أن يضمن توفر التكنولوجيا في المؤسسة التعليمية التي يقودها واستخدامها بشكل مناسب يحول البيئة التعليمية، ويساعد الطلبة والمعلمين على الإبداع والابتكار (الرويلي، 2019).

وبالتالي يتوجب على مديري المدارس زيادة الكفاءة داخل المدرسة وخارجها، وتشجيع إنتاج المعرفة بما في ذلك البحوث النظرية والتطبيقية التي تنظمها عملية البحث العلمي والتكنولوجي، وتوفير النفقات اللازمة للانتقال إلى الاقتصاد المعرفي بما في ذلك المختبرات، وتشجيع النمو والتعلم المستمر وتوليد المعرفة ونشرها ونقلها واستثمارها وتطوير عمليات اتخاذ القرار والجوانب الاقتصادية ومشاركة المعلمين فيها، لأنه يجب تطوير قدرات المعلمين (الزهراني والألفي، 2019).

11.1.2 ركائز الاقتصاد المعرفي في المؤسسات التعليمية:

يشير الرويلي (2019) إلى أن التحول إلى الاقتصاد المعرفي في المؤسسات التعليمية يعتمد على عدة

مكونات وصفها البنك الدولي بركائز الاقتصاد المعرفي وهي:

- ✓ نظام مؤسسي يوفر سياسات لتحفيز الإبداع والاستفادة من المعرفة.
- ✓ قوة عاملة متعلمة قادرة على التكيف والارتقاء بمهاراتها باستمرار للاستفادة من المعرفة.
- ✓ أنظمة ابتكار فعالة ومراكز بحثية يمكنها الاستفادة من مخزون المعرفة العالمي.
- ✓ بنية تحتية حديثة وفعالة للمعلومات مع نظم متطورة للاتصالات ومعالجة المعلومات.
- ✓ دعم مجتمعي لتشجيع الوصول لاقتصاد المعرفة والاحتفاظ به.

12.1.2 أهمية الاقتصاد المعرفي في العملية الإدارية المدرسية

كون العملية التعليمية هي أهم مجال مجتمعي من بعد تحقيق الإنسان لحاجاته الأساسية وكونه أساس إنتاج المعرفة في المجتمع، جاء الاقتصاد المعرفي ليكتشف أهمية استكشاف المعرفة وتوليدها ونشرها، من أجل الاستفادة منها في التعليم بالمدارس، وبالتالي فإن دور المدير في المدرسة يسهم في تعزيز فكرة الاقتصاد المعرفي؛ من خلال الاهتمام بالتعليم والتنمية والابتكار والبحث العلمي وتحقيق التدفق في المعارف والأفكار واستثمارها، والوصول إلى فوائد اجتماعية واقتصادية، وبالتالي يرى (أبو دلي، 2018) أن الاقتصاد المعرفي وتبني مدير المدرسة له في الإدارة يعمل على ما يأتي:

- ✧ الابتعاد عن تحقيق نتائج كمية من خلال تحصيل الطلبة فقط.
- ✧ إنتاج مخرج تعليمي عالي الجودة وقادر على المنافسة عالمياً.
- ✧ تبني التكنولوجيا الحديثة في التعلم لدى الطلبة.

ولا شك بأن الاقتصاد المعرفي ظهر لديه مبادئ ومتطلبات قد تم ذكرها سابقاً تعمل كلها فعلياً على تحقيق نظام تعليمي مؤثر وفعال، وذلك من خلال الخوض في تجارب الابتكارات التكنولوجية والمعلوماتية والتي يلعب المدير دور كبير في إدارة المدرسة وتوجيه اهتمام أطراف المدرسة المهتمين بالمشاركة والتطور فيها (الهلوب، 2015).

13.1.2 تجارب عالمية

1.13.1.2 تجربة الهند في بناء الاقتصاد المعرفي

من أهم عوامل نجاح التجربة الهندية كما أوردها عبد النبي (2021):

- نمو الطلب العالمي على البرمجيات مع ظهور الانترنت ونقص عمالتها في أمريكا وأوروبا لتلبية هذا الطلب، فالعلماء والتكنولوجيون الهنود المهاجرون إلى أمريكا وبريطانيا الذين اسهموا بطريقة مباشرة وغير مباشرة في تنمية الطلب على صناعة البرمجيات، ودعم انشاء مؤسساتها في ارض الوطن وتشهد الهند حالياً تراجعاً في ظاهرة هجرة الادمغة.
- توافرت ظروف اجتماعية واقتصادية ملائمة في مدن الهند الراقية.
- الصفوة الهندية ذات التعليم الراقى تجيد اللغة الإنجليزية.
- نجاح الهند في وقت قصير بسبب دعم الحكومة في صناعة البرمجيات.
- دعم الولايات المتحدة للهند في إطار مخططها الاستراتيجي لمنطقة جنوب آسيا التي تميل إلى اضعاف الجار الباكستاني وخلق منافس إقليمي للمارد الصيني.
- تطوير كمبيوتر رخيص الثمن سهل الاستخدام بواسطة المعهد الهندي للعلوم بمشاركة شركة خاصة في بنغالور.
- انشاء (80000) مكتب للنداء العام ومراكز خدمات الاتصالات المحلية، لإتاحة خدمات التواصل الهاتفي للقرى الهندية.
- مشروع (تقب الجدار) وهو مثال نموذج للأبداع الاجتماعي، حيث يقوم على فكرة جزئية ومبتكرة لنشر مجموعة الكمبيوترات في بعض قرى الهند الفقيرة، تثبت في الجدران وتزود بعصى تحكم شبيهة بتلك

المستخدمة في برامج الألعاب بصورة تغري العامة، خاصة صغار السن لمحاول التفاعل معها وقد مكنهم ذلك من اكتساب المهارات الأولية للتعامل مع الكمبيوتر من خلال الاحتكاك المباشر، والتعلم بالاكتشاف وفي غضون ساعات قليلة كان أطفال القرى المتحمسين يشغلون الكمبيوتر ويدخلون النصوص ويتصفحون الانترنت.

- تطور محتوى بعض البرمجيات باللغة الهندية، علاوة على بعض التطبيقات لخدمة الجماعات المحلية، مثل: استخدام نظم الكمبيوتر في تجميع الالبان، وحصر رؤوس الماشية، ورعاية النساء الفقيرات في العشوائيات الإسلامية في مدينة دلهي.

2.13.1.2 التجربة السعودية في التحول نحو الاقتصاد المعرفي

استطاعت المملكة العربية السعودية أن تخطو خطوات مهمة نحو التحول من اقتصاد قائم على البترول الى اقتصاد قائم على المعرفة، وتقوم المملكة بذلك للوصول الى التنمية المستدامة وذلك بالاعتماد على التكنولوجيا والتطوير بعيداً عن الاعتماد على الاقتصاد التقليدي ، هذه الرؤية التي وضعتها المملكة ضمن خطتها (2030) للتنمية ، قد وضعت التعليم كأحد آليات نجاح التحول نحو اقتصاد المعرفة (العسكري واخرون ، 2019).

مؤشرات التحول الى مجتمع المعرفة والخاصة بقطاع التعليم العالي (الموسى، 2012)

تبنت وزارة التعليم العالي عدة مبادرات وذلك للنهوض بالبحث العلمي وتبني الابتكارات والاكتشافات العلمية، وذلك للتحول نحو الاقتصاد المعرفي ، ومن هذه المبادرات ما يأتي:

1- في غضون خمس سنوات تم انشاء اثنتا عشرة جامعة حكومية سعودية جميع كلياتها علمية تطبيقية تغطي تخصصات مختلفة مثل : الطب وطب الاسنان والصيدلية والتمريض بالإضافة الى كليات الهندسة والحاسب الالى .

2- تم انشاء جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية والتي تعد جامعة على مستوى عالمي للدراسات العليا ومتخصصة في الأبحاث العلمية ، وتركز ابحاثها على مجالات الطاقة والبيئة وتحلية المياه والتقنية البيولوجية الصناعية والتطبيقات العلمية للحاسب.

3- ربط الدراسات العليا بالبرامج المرتبطة بالعلوم والتكنولوجيا وانشاء برامج في تخصصات متقدمة، مثل تقنية النانو.

4-زيادة المخصصات المرتبطة بالبحث العلمي ، فقد تم تخصيص(1.7%) من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، وقد مثل حجم الانفاق الحكومي على البحث العلمي(70%) أمانسبة انفاق القطاع الخاص على البحث العلمي فقد بلغ (30%) من مجموع الانفاق على البحث العلمي في السعودية .

5- تدشين مراكز الأبحاث العلمية، ورعاية الباحثين المميزين وذلك من خلال برامج تهدف الى استكشاف ما يدور بالجامعات العالمية في مجال الأبحاث العلمية .

2.2 الدراسات السابقة

تناول هذا الجزء عرضاً للدراسات السابقة ذات العلاقة التي أمكن التوصل إليها من خلال مراجعة

الإطار النظري، ويجري عرض الدراسات العربية والأجنبية من الأحدث إلى الأقدم، حيث تناولت هذه

الدراسات متغير الاقتصاد المعرفي.

1.2.2 الدراسات العربية

فقد هدفت دراسة الجراح (2024) التعرف إلى اتجاهات مديري ومعلمي المدارس الحكومية الأردنية نحو

استخدام تطبيقات الهاتف الذكي في التعليم عن بعد، بعد جائحة (COVID-19) ، ولتحقيق أهداف الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي ، من خلال أداة الاستبانة لجمع البيانات الأولية ، وأظهرت الدراسة أن اتجاهات

مديري ومعلمي المدارس الحكومية الأردنية نحو استخدام تطبيقات الهاتف الذكي في التعليم عن بعد، بعد

جائحة (COVID-19) جاءت بدرجة متوسطة، كما وكشفت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى

لمتغيرات (الجنس ، وطبيعة العمل).

وجاءت دراسة زوين (2023) للكشف عن فاعلية برنامج تدريبي قائم على استراتيجيات اقتصاد المعرفة

لمعلمي الجغرافيا وأثره في تنمية كفايات الاقتصاد المعرفي لديهم وعمق المعرفة الجغرافية لدى طلابهم،

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التجريبي، من خلال بطاقة ملاحظة لكفايات

الاقتصاد المعرفي، واختبار عمق المعرفة الجغرافية، على عينة عشوائية بلغ حجمها (30) معلمة/ة و (

300) طالب/ة، وبينت الدراسة وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.01) بين متوسطي درجات

المعلمين والطلاب في التطبيق القبلي والبعدي في كل من بطاقة الملاحظة واختبار عمق المعرفة الجغرافية

لصالح القياس البعدي.

وقد هدفت دراسة لفتاحة، نور الهدى (2023) التعرف الى دور الجامعة في تعزيز البحث العلمي والاستثمار المعرفي ، خاصة وأن الجامعات بات ينظر لها أنها المسؤول الرئيسي وراء التنمية المستدامة كون مهمتها لم تعد تقتصر على التعليم والبحث ، بل أصبحت المحك الرئيسي لاقتصاد المعرفة ، واستخدم الباحثان المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي.

وسعت دراسة الغامدي والسيبي (2022) إلى تقييم أداء جامعة طيبة في وظيفة خدمة المجتمع على ضوء اقتصاد المعرفة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، من خلال أداة الاستبانة التي طبقت على عينة عشوائية بلغ حجمها (187) عضو هيئة تدريس، وبينت الدراسة عدم وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس في جامعة طيبة في تقييمهم لأداء الجامعة في وظيفة خدمة المجتمع أو في متطلبات تفعيل أدائها تبعاً لمتغيري (الجنس ، الرتبة الأكاديمية).

وجاءت دراسة العازمي (2021) بهدف التعرف إلى درجة توافر متطلبات تطبيق ممارسات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر معلمات مادة الاقتصاد المنزلي بالمرحلة الثانوية في دولة الكويت ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي المسحي ، من خلال أداة الاستبانة لجمع البيانات الأولية ، وبينت الدراسة توافر متطلبات تطبيق ممارسات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر معلمات مادة الاقتصاد المنزلي بالمرحلة الثانوية جاءت بدرجة مرتفعة، كما وكشفت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متطلبات تطبيق ممارسات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر معلمات الاقتصاد المنزلي بالمرحلة الثانوية تعزى لمتغير (سنوات الخبرة) وتبين أن الفروق لصالح الخبرة الأعلى .

وسعت دراسة الشهري والعسيري (2021) التعرف إلى واقع ممارسة معلمات اللغة الإنجليزية بالمرحلة الثانوية لمهارات الاقتصاد المعرفي في ضوء رؤيا المملكة (2030) ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي ، من خلال أداة الاستبانة، وبينت الدراسة أن درجة ممارسة معلمات اللغة الإنجليزية بالمرحلة الثانوية لمهارات الاقتصاد المعرفي في ضوء رؤية المملكة (2030) كانت مرتفعة ، كما وكشفت الدراسة عدم وجود فروق دالة احصائيا بين استجابات افراد العينة في مهارتي (استخدام التقنية الحديثة ، العمل ضمن فريق) وفي الدرجة الكلية للاستبانة لمتغيرات (المؤهل العلمي, سنوات الخبرة) .

وجاءت دراسة بني هاني وبني عيسى (2021) بهدف التعرف إلى واقع الاقتصاد المعرفي ومؤشراته في الأردن ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الاستنباطي والتحليلي ،وبينت الدراسة تراجع تصنيف الأردن على مؤشرات قياس الاقتصاد المعرفي ، بالإضافة إلى أنه حقق نتائج دون المستوى المطلوب للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي حسب العديد من مؤشرات تقييم الاقتصاد المعرفي .

وهدفت دراسة الغامدي (2020) إلى الكشف عن درجة ممارسة معلم المرحلة الثانوية لأدواره في عصر اقتصاد المعرفة كما يراها قادة المدارس الحكومية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، من خلال أداة الاستبانة التي طبقت على عينة عشوائية بلغ حجمها (28) قائد مدرسة، وكشفت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول درجة ممارسة معلم المرحلة الثانوية لأدواره في عصر اقتصاد المعرفة، والتي تعزى لاختلاف المؤهل العلمي والخبرة في القيادة المدرسية.

وسعت دراسة خميسي والرميدي (2019) إلى إبراز المتطلبات الواجب توفرها في الجامعات المصرية الحكومية لتحول إلى اقتصاد المعرفة من وجهة نظر اقتصاد هيئة التدريس فيها ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ، من خلال أداة الاستبانة لجمع البيانات الأولية ، حيث طبقت على عينة عشوائية بلغ حجمها (468) مشاركاً، وبينت الدراسة وجود عدد من المتطلبات التي يجب توافرها لتحول الجامعات المصرية نحو اقتصاد المعرفة .

وسعت دراسة الوطري (2019) إلى تعرف مهارات الاقتصاد المعرفي الواردة في كتب التربية المهنية للمرحلة المتوسطة في دولة الكويت، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، من خلال أداة الاستبانة لجمع البيانات الأولية التي طبقت على عينة قصدية بلغ حجمها (335) معلماً/ة ، وأظهرت الدراسة أن مهارات الاقتصاد المعرفي الواردة في كتب التربية المهنية للمرحلة المتوسطة في دولة الكويت جاءت بمستوى مرتفع، كما وكشفت الدراسة وجود فروق ذات دلالة احصائية ($a \leq 0.05$) في درجة ممارسة معلمي التربية المهنية للمرحلة المتوسطة في دولة الكويت لمهارات الإقتصاد المعرفي تعزى لأثر سنوات الخبرة والتفاعل ما بين الجنس وسنوات الخبرة، ولصالح مستوى الخبرة الطويلة.

وهدفت دراسة عريبات (2019) التعرف إلى اثر الاقتصاد المعرفي على الميزة التنافسية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ، من خلال أداة الاستبانة ، وطبقت باستخدام اسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة الذي بلغ عددهم (110) مشاركاً، وبينت الدراسة وجود اثر للاقتصاد المعرفي بدلالة ابعادها مجتمعة (انتاج المعرفة ، التعليم التنظيمي ، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) على الميزة التنافسية لقطاع الصيادلة في الأردن، كما وأظهرت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين اقتصاد المعرفة والميزة التنافسية .

وسعت دراسة عبدالله (2018) التعرف إلى درجة ممارسة القادة الأكاديميين بالجامعات الأردنية لكفايات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، من خلال أداة الاستبانة التي طبقت على عينة عشوائية بلغ حجمها (304) عضو هيئة تدريس، وبينت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدرجة ممارسة القادة الأكاديميين لكفايات الاقتصاد المعرفي بالجامعات الأردنية تبعاً لمتغير الجنس لصالح الذكور، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات (الرتبة الأكاديمية ،الكلية ،عدد سنوات الخبرة).

وهدفت دراسة مدفوني (2017) التعرف إلى الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل استراتيجي لتحسين جودة التعليم العالي في بعض الجامعات الجزائرية ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام النموذج الاسترشادي للدراسة ونمط الاستدلال والمقاربة المستخدمة (كيفية وكمية) ، من خلال أداة الاستبانة، وأظهرت نتائج الدراسة وجود دور للاستثمار التعليمي والاستثمار التدريبي، وكشفت الدراسة وجود دور ذو دلالة إحصائية بين المعرفة العلمية المتخصصة (الاستثمار التعليمي) وتحسين جودة التعليم العالي.

وسعت دراسة الصانع (2016) التعرف إلى درجة ممارسة معلمي التربية المهنية لكفايات الاقتصاد المعرفي في الكويت، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي، من خلال أداة الاستبانة التي طبقت على عينة عشوائية بلغ حجمها (289) معلمة، وبينت الدراسة أن درجة ممارسة معلمي التربية المهنية لكفايات ذات الصلة بالاقتصاد المعرفي جاءت بدرجة مرتفعة، كما وأظهرت الدراسة وجود فروق ذات دلالة احصائية تعزى لمتغيرات (المؤهل العلمي، الخبرة).

2.2.2 الدراسات الأجنبية

فقد سعت دراسة أورشوالد (2020) Auerswald التعرف إلى تأثير الاقتصاد المعرفي على مستقبل سوق العمل وكيف يعمل على التطوير والتغير باستخدام التكنولوجيا والابتكار ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أداة الاستبانة لجمع البيانات الكمية وأداة المقابلة لجمع البيانات الكيفية ، وأظهرت الدراسة أن التكنولوجيا والابتكار يغيران طبيعة الوظائف والمهارات المطلوبة في سوق العمل ، وأن هناك فرص جديدة للابتكار وخلق وظائف جديدة في الاقتصاد المعرفي، التعليم والتدريب المستمر يصبحان أساسيين لتأهيل القوى العاملة للمستقبل.

و لقد هدفت دراسة هالين (2016) Halen إلى معرفة واقع الاقتصاد المعرفي ومقاومة التغيير في الكليات الأهلية وكذلك معرفة معوقات العمل والعراقيل التي تواجه البحث ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد العينة القصدية ، من خلال أداة الاستبانة، حيث طبقت على عينة قصدية بلغ حجمها (160) مشاركاً، وبينت الدراسة الحاجة الى إعادة توجيه عملها، اذ تعاني من ضعف في توضيح المشكلات وكذلك تحديد الحاجة للمعرفة.

وجاءت دراسة جابريلا (2015) Gabriela بهدف تقديم التعليم الالكتروني كمنهج ابتكاري للتعلم وتحديد الخصائص والملامح الرئيسية للتعليم الابتكاري والابداعي في اطار قائم على المعرفة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، من خلال أداة الاستبانة، حيث طبقت على (100) طالب تراوحت أعمارهم من (19 الى 26) سنة، واطهرت الدارسة أن هناك اختلاف في آراء الطلبة فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في عملية التعليم وأثره في السلوك الابتكاري للطلبة في إطار الاقتصاد القائم على المعرفة.

3.2 التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال مراجعة الدراسات السابقة ونتائجها تبين أنها ذات علاقة وثيقة بمتغير الدراسة الرئيس وهو

الاقتصاد المعرفي ومتغيراته:

1- من حيث الهدف:

فقد تشابهت الدراسة الحالية بتناول متغير الاقتصاد المعرفي مع دراسة العازمي (2021) التي جاءت بهدف التعرف إلى درجة توافر متطلبات تطبيق ممارسات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر معلمات مادة الاقتصاد المنزلي بالمرحلة الثانوية في دولة الكويت, و دراسة زوين (2023) التي جاءت للكشف عن فاعلية برنامج تدريبي قائم على استراتيجيات اقتصاد المعرفة لمعلمي الجغرافيا وأثره في تنمية كفايات الاقتصاد المعرفي لديهم وعمق المعرفة الجغرافية لدى طلابهم, و دراسة الغامدي والسيسي(2022) التي سعت إلى تقييم أداء جامعة طيبة في وظيفة خدمة المجتمع على ضوء اقتصاد المعرفة, و دراسة الشهرى والعسيري (2021) التي سعت التعرف إلى واقع ممارسة معلمات اللغة الإنجليزية بالمرحلة الثانوية لمهارات الاقتصاد المعرفي في ضوء رؤيا المملكة (2030), ودراسة بني هاني وبني عيسى(2021) التي جاءت بهدف التعرف إلى واقع الاقتصاد المعرفي ومؤشراته في الأردن, ودراسة خميسي والرميدي (2019) التي هدفت إلى إبراز المتطلبات الواجب توفرها في الجامعات المصرية الحكومية لتحويل إلى اقتصاد المعرفة من وجهة نظر اقتصاد هيئة التدريس فيها, و دراسة الغامدي (2020) التي هدفت إلى الكشف عن درجة ممارسة معلم المرحلة الثانوية لأدواره في عصر اقتصاد المعرفة، كما يراها قادة المدارس الحكومية, ودراسة الوطري(2019) التي سعت الى التعرف على مهارات الاقتصاد المعرفي الواردة في كتب التربية المهنية للمرحلة المتوسطة في دولة الكويت, ودراسة عربيات (2019) التي جاءت بهدف

التعرف إلى اثر الاقتصاد المعرفي على الميزة التنافسية, ودراسة عبدالله (2018) التي سعت الى التعرف إلى درجة ممارسة القادة الأكاديميين بالجامعات الأردنية لكفايات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس, ودراسة الصانع (2016) التي سعت التعرف إلى درجة ممارسة معلمي التربية المهنية لكفايات الاقتصاد المعرفي في الكويت, ودراسة أورشوالد (Auerswald, 2020) التي سعت التعرف إلى تأثير الاقتصاد المعرفي على مستقبل سوق العمل وكيف يعمل على التطوير والتغير باستخدام التكنولوجيا والابتكار, و دراسة هالين (Halen, 2016) التي هدفت إلى معرفة واقع الاقتصاد المعرفي ومقاومة التغيير في الكليات الاهلية وكذلك معرفة معوقات العمل والعراقيل التي تواجه البحث.

في حين اختلفت مع الدراسات السابقة في المتغيرات المضبوطة أو الفئة المستهدفة, هذا بالإضافة إلى الاختلاف مع الدراسات الأخرى التي لم تتناول متغير الاقتصاد المعرفي بشكل مباشر مثل:دراسة الجراح (2024) التي هدفت التعرف إلى اتجاهات مديري ومعلمي المدارس الحكومية الأردنية نحو استخدام تطبيقات الهاتف الذكي في التعليم عن بعد, ودراسة مدفوني (2017) التي هدفت التعرف إلى الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل استراتيجي لتحسين جودة التعليم العالي في بعض الجامعات الجزائرية, ودراسة جابريلا (Gabriela, 2015) التي جاءت بهدف تقديم التعليم الالكتروني كمنهج ابتكاري للتعلم وتحديد الخصائص والملامح الرئيسية للتعليم الالكتروني والابداعي في اطار قائم على المعرفة.

وقد تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها هدفت التعرف إلى اتجاهات مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي، هذا وتعد هذه الدراسة على حد علم الباحثة _ الأولى من نوعها التي تتحدث عن العلاقة اتجاهات المديرين و الاقتصاد المعرفي .

2 - من حيث العينة:

فقد تنوعت العينات المستخدمة في الدراسات السابقة من حيث الفئة المستخدمة طبيعتها وحجمها، فقد تشابهت الدراسة الحالية مع دراسة الجراح (2024) في تضمينها فئة مديري المدارس, ودراسة الغامدي (2020).

في حين اختلفت مع باقي الدراسات في الفئة المستهدفة مثل دراسة زوين (2023) التي تناولت فئة الطلاب, ودراسة الغامدي والسيسي (2022) التي تناولت فئة أعضاء هيئة التدريس, وكذلك اختلفت مع جميع الدراسات في حجم العينة ونوعها.

وقد تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في استهدافها لفئة مديري المدارس الثانوية الحكومية, بالإضافة إلى استخدام اسلوب العينة الطبقية العشوائية.

3 - من حيث المنهج المستخدم:

فقد تشابهت الدراسة الحالية في استخدام المنهج الوصفي التحليلي مع دراسة هاني وبني عيسى (2021) ، ودراسة خميسي والرميدي (2019) ، ودراسة عربيات (2019) ، ودراسة جابريلا (2015) (Gabriela). في حين اختلفت الدراسة الحالية مع باقي الدراسات في المنهج المستخدم مثل: دراسة الجراح (2024) التي استخدمت المنهج الوصفي, ودراسة زوين (2023) التي جمعت بين المنهج الوصفي والمنهج التجريبي.

4 - من حيث الأداة:

تنوعت الأدوات التي تم استخدامها في الدراسات السابقة.

فقد تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في استخدام أداة الاستبانة لجمع البيانات الأولية مع دراسة كل من: الجراح (2024), الغامدي والسيسي(2022), العازمي (2021), الشهري والعسيري (2021), خميسي والرميدي (2019), الوطري (2019), عريبات (2019), مدفوني (2017), الصانع (2016), أورسوالد (Auerswald, 2020), هالين (Halen , 2016), جابريلا (Gabriela, 2015).

في حين اختلفت مع دراسة زوين (2023) التي استخدمت أدوات مثل: بطاقة ملاحظة لكفايات الاقتصاد المعرفي, واختبار عمق المعرفة الجغرافية, ودراسة أورسوالد (Auerswald, 2020) التي جمعت بين أداة الاستبانة وأداة المقابلة.

وقد تميزت الدراسة الحالية بالرجوع إلى مصادر حديثة في بناء أداة الاستبانة.

5 - من حيث النتائج:

فقد تشابهت الدراسة الحالية مع دراسة العازمي (2021) التي أظهرت أن توافر متطلبات تطبيق ممارسات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر معلمات مادة الاقتصاد المنزلي بالمرحلة الثانوية جاءت بدرجة مرتفعة، ودراسة الغامدي والسيسي(2022) التي بينت عدم وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس في جامعة طيبة في تقييمهم لأداء الجامعة في وظيفة خدمة المجتمع أو في متطلبات تفعيل أدائها تبعاً لمتغير الجنس, ودراسة الشهري والعسيري

(2021) التي بينت أن درجة ممارسة معلمات اللغة الإنجليزية بالمرحلة الثانوية لمهارات الاقتصاد المعرفي في ضوء رؤية المملكة (2030) كانت مرتفعة، ودراسة العازمي (2021) التي كشفت وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متطلبات تطبيق ممارسات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر معلمات الاقتصاد المنزلي بالمرحلة الثانوية تعزى لمتغير سنوات الخدمة وغيرها من الدراسات.

في حين اختلفت نتائج الدراسة الحالية مع دراسة الجراح (2024) التي بينت أن اتجاهات مديري ومعلمي المدارس الحكومية الأردنية نحو استخدام تطبيقات الهاتف الذكي في التعليم عن بعد، بعد جائحة (19-COVID) جاءت بدرجة متوسطة، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس، ودراسة بني هاني وبني عيسى (2021) التي بينت تراجع تصنيف الأردن على مؤشرات قياس الاقتصاد المعرفي، ودراسة هالين (Halen , 2016) التي أظهرت الحاجة الى إعادة توجيه عمل الكليات الأهلية، اذ تعاني من ضعف في توضيح المشكلات وكذلك تحديد الحاجة للمعرفة، ودراسة الشهري والعسيري (2021) التي بينت عدم وجود فروق دالة احصائياً بين استجابات افراد العينة في مهارتي (استخدام التقنية الحديثة، العمل ضمن فريق) وفي الدرجة الكلية للاستبانة لمتغير سنوات الخدمة، ودراسة الغامدي (2020) التي كشفت عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول درجة ممارسة معلم المرحلة الثانوية لأدواره في عصر اقتصاد المعرفة، والتي تعزى لاختلاف المؤهل، وغيرها من الدراسات.

وتميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تحديد مستوى اتجاهات مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي، كما تميزت بعدم وجود فروق بين متوسطات تطبيق الاقتصاد المعرفي ومجالات: (الثقافة الداعمة لوجود الاقتصاد المعرفي، التطوير المهني لضمان

التحول نحو الاقتصاد المعرفي، التخطيط لوجود وانتاج الاقتصاد المعرفي، البنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي) لدى مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل تعزى لمتغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، التخصص) باستثناء متغير سنوات الخدمة ، حيث أظهرت النتائج وجود فروق لصالح فئة (5 - 10 سنوات).

استعانت الباحثة في الدراسات السابقة في بناء الإطار النظري للدراسة الحالية، وتحديد صياغة المشكلة وأهدافها وأهميتها بما يتناسب مع التطور في الدراسات اللاحقة.

وينبغي التأكيد أن الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة الحالية لا تتصل بموضوعها اتصالاً مباشراً؛ فهي مكملة للدراسات السابقة؛ وهو ما دفع الباحثة إلى إجراء الدراسة، بهدف التعرف إلى اتجاهات مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي ، وهو موضوع جديد وأصيل؛ إذ إن الدراسات السابقة لم تتناول العنوان بنفس المتغيرات والصياغة.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

1.3 منهج الدراسة

2.3 مجتمع الدراسة

3.3 عينة الدراسة

4.3 أداة الدراسة

2.4.3 صدق الأداة

3.4.3. ثبات الأداة

5.3 متغيرات الدراسة

6.3 إجراءات تنفيذ الدراسة

7.3 المعالجة الإحصائية

8.3 المقياس الوزني

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

تناول هذا الفصل الطرق والإجراءات التي اتبعت، والتي تضمنت تحديد منهجية الدراسة المتبعة، ومجتمع الدراسة وعينتها، وعرض الخطوات والإجراءات العملية التي اتبعت في بناء أدوات الدراسة وخصائصها ومتغيراتها، ثم إجراءات تنفيذها، والإشارة إلى أنواع الاختبارات الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة.

1.3 منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ذلك أن هذا المنهج يستطيع أن يصف فيه الباحث العلمي مختلف الظواهر والمشكلات العلمية، ويحل المشكلات والأسئلة التي تقع ضمن دائرة البحث العلمي، ثم يتم تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال المنهج التحليلي الوصفي، بحيث يمكن استخلاص الشرح المناسب والنتائج. كما يمكن للباحث العلمي أيضاً من خلال مفهوم المنهج الوصفي التحليلي وضع ظواهر مختلفة في مقارنات بين الظواهر المتشابهة، بحيث يمكن جمع بيانات مختلفة عن الاختلافات والتشابهات بين تلك الظواهر، والتي تعتبر الأكثر أهمية من حيث الخصائص التي تميز المنهج الوصفي التحليلي عن الأساليب العلمية الأخرى، كما تم تعزيز استخداماته في البحث العلمي بشكل كبير، لذلك فإن هذا المنهج يتناسب مع الدراسة الحالية (تيسير، 2022).

2.3 مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع مديري مدارس المرحلة الثانوية في محافظة الخليل، والبالغ عددهم (200) مدير/ة حسب إحصائية التربية والتعليم للعام 2023-2024 في محافظة الخليل، والجدول يوضح توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير المنطقة التعليمية:

جدول (1.3): توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغير المنطقة التعليمية

المتغير	المستوى	المجموع
المنطقة التعليمية	يطا	35
	الخليل	51
	جنوب الخليل	71
	شمال الخليل	43
	المجموع	200

3.3 عينة الدراسة:

أما عينة الدراسة الأصلية فقد اختيرت كالاتي: اختيرت عينة الدراسة بالطريقة العشوائية التطبيقية وتم توزيع المقياس بالطريقة الإلكترونية, حسب متغير المنطقة التعليمية, وقد حدد حجم العينة بناءً على معادلة ستيفن ثامبسون, حيث يشير بشماني (2014) إلى أنه يجب تحديد حجم العينة من المجتمع عن طريق معادلة إحصائية , كما في المعادلة الآتية :- شكل رقم (1.3):

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{[N-1 \times (d^2 \div z^2)] + p(1-p)}$$

حيث (1-p) p تباين نسبة المجتمع فإذا كانت p غير معلومة فهي تعامل أيضاً كقيمة عظمى ل (1-p) حيث أي p = .25 (.50) . (.50) وهي تعامل نفس المعاملة في أية صيغة ترد فيها إذا كانت p غير معلومة .

N

حجم المجتمع

Z

الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة 0.95 وتساوي 1.96

D

نسبة الخطأ وتساوي 0.05

P

نسبة توفر الخاصية والمحايدة = 0.50

وقد بلغ حجم العينة (132) مديرة/ة من مديري المرحلة الثانوية في محافظة الخليل, كما هو وارد في الجدول (2.3):

جدول (2.3) توزيع عينة الدراسة حسب متغير المنطقة التعليمية

المتغير	المستوى	المجموع
المنطقة التعليمية	يطا	23
	الخليل	34
	جنوب الخليل	47
	شمال الخليل	28
	المجموع	132

وصف خصائص المتغيرات الديمغرافية:

يبين الجدول (3.3) توزيع أفراد عينة الدراسة (الخصائص الديمغرافية)

جدول (3.3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة.

المتغير	المستوى	العدد	النسبة المئوية
الجنس	نكر	66	50.0
	أنثى	66	50.0
المؤهل العلمي	بكالوريوس	89	67.4
	دراسات عليا	43	32.6

المتغير	المستوى	العدد	النسبة المئوية
التخصص	علوم طبيعية	118	89.4
	علوم انسانية	14	10.6
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	31	23.5
	من 5- 10 سنوات	44	33.3
	أكثر من 10 سنوات	57	43.2

4.3 أداة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة الإستبانة كأداة لهذه الدراسة، لملاءمتها لطبيعة الدراسة في التعرف على درجة موافقة معلمي المرحلة الثانوية لمحاور وبنود الاستبيان، وقامت الباحثة ببناء الاستبانة وفق الخطوات الآتية:

مقياس "اتجاهات مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي"، ومن أجل تحقيق الغاية المرجوة من الدراسة الحالية، وبعد اطلاع الباحثة على الأدب التربوي والاقتصادي، والدراسات السابقة، وعلى مقاييس الاقتصاد المعرفي المستخدمة في بعض الدراسات وعلى المصدر الرسمي الخاص بوزارة التربية والتعليم، وكانت أهم الدراسات التي استفادت الباحثة في بناء الأداة هي:

- دراسة العزيزي (2019) بعنوان: "تصور مقترح لتطوير أداء الجامعات اليمنية في ضوء اقتصاد المعرفة"
- دراسة أبو لوحة (2021) بعنوان: " واقع الاقتصاد المعرفي في الشركات العائلية في فلسطين-دراسة ميدانية على الشركات العائلية في محافظة الخليل".

- دراسة الحرملية (2020) بعنوان: " الممارسات الإدارية لمديري المدارس في ضوء متطلبات مجتمع اقتصاد المعرفة بسلطنة عمان".

- دراسة القضاة، والمرايات (2009) بعنوان: " اتجاهات مدراء المدارس الحكومية الثانوية والمشرفين التربويين في إقليم جنوب الأردن نحو برامج التطوير المهني والتدريب لتحقيق الاقتصاد المعرفي " واعتمدت الباحثة مقياس "اتجاهات مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي".

2.4.3 صدق الأداة: تم التأكد من صدق أداة الدراسة بطريقتين:

(أ) الصدق الظاهري (Face validity)

للتحقق من الصدق الظاهري أو ما يعرف بصدق المحكمين لمقياس اتجاهات مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي، عرض المقياس بصورة أولية على مجموعة من ذوي الاختصاص والخبرة ، وقد بلغ عددهم (7) محكمين، وقد تشكل المقياس في صورته الأولية من (28) فقرة، وبناءً على ملاحظات وآراء المحكمين أجريت التعديلات المقترحة، واستناداً إلى ملاحظات المحكمين، فقد عدلت صياغة بعض الفقرات .

(ب) صدق البناء : (construct Validity)

للتحقق من الصدق للمقياس استخدمت الباحثة أيضاً صدق البناء، على عينة طبقية عشوائية مكونة من (132) من مديري المدارس الحكومية الثانوية في محافظة الخليل، وللوصول إلى صدق البناء تم الاعتماد على الصدق العاملي من خلال استخدام معامل ارتباط بيرسون (person correlation) لاستخراج قيم معاملات ارتباط فقرات كل مجال مع الدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه، وكذلك قيم

معاملات كل فقرة مع الدرجة الكلية للمقياس (اتجاهات مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي)، وأيضاً قيم معاملات ارتباط كل مجال مع الدرجة الكلية للمقياس.

جدول (4.3) يوضح الصدق العملي لمقياس اتجاهات مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي.

الارتباط	الارتباط	الفقرة	الارتباط	الارتباط	الفقرة	الارتباط	الارتباط	الفقرة	الارتباط	الارتباط	الفقرة
مع	مع البعد		مع	مع البعد		مع الدرجة	مع البعد		مع الدرجة	مع البعد	
الدرجة			الدرجة			الكلية			الكلية		
الكلية			الكلية								
عدم جاذبية برامج التعليم التقني لخريجي الثانوية العامة			محدودية دور البحث العلمي			حرمان الفئات المستضعفة والمحرومة من الالتحاق في مؤسسات التعليم العالي			جودة ونوعية مخرجات مؤسسات التعليم العالي		
.574**	.664**	1	.653**	.754**	1	.577**	.623**	1	.376**	.490**	1
.602**	.743**	2	.732**	.828**	2	.563**	.670**	2	.587**	.754**	2
.596**	.735**	3	.704**	.798**	3	.666**	.757**	3	.557**	.749**	3
.673**	.774**	4	.734**	.855**	4	.672**	.752**	4	.658**	.824**	4
						.566**	.685**	5			
						.692**	.764**	6			
درجة كلية للبعد = .835**			درجة كلية للبعد = .873**			درجة كلية للبعد = .880**			درجة كلية للبعد = .774**		

*دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($p < .05$) ** دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($p < .05$)

يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول (4.3) أن معامل ارتباط الفقرات دالة إحصائياً، إذ ذكر أبو سمرة والطيطي (2019 : 68) "أن الباحث يعتمد الفقرات التي تحصل على قيم دالة إحصائياً لمعامل الارتباط، لذلك لم تحذف أي فقرة من فقرات المقياس".

5.3 ثبات الأداة:

للتأكد من ثبات الاتساق الداخلي لمقياس اتجاهات مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي ، وزعت أداة الدراسة على عينة طبقية عشوائية مكونة من (132) مفردة من مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل، حيث استخدمت الباحثة معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) على بيانات العينة الطبقية العشوائية، بعد قياس الصدق (18) فقرة للمقياس، والجدول (5.3) يوضح ذلك :

جدول (5.3): معاملات ثبات مقياس اتجاهات مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد

المعرفي بطريقة كرونباخ ألفا

الرقم	البعد	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
1	الثقافة الداعمة لوجود الاقتصاد المعرفي	4	.683
2	التطوير المهني لضمان التحول نحو الاقتصاد المعرفي	6	.803
3	التخطيط لوجود وانتاج الاقتصاد المعرفي	4	.821
4	البنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي	4	.705
	الدرجة الكلية للمقياس	18	.907

يتضح من الجدول (5.3) أن قيم معاملات معامل ثبات كرونباخ ألفا لمجالات مقياس اتجاهات

مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي تراوحت ما بين

(.683 - .821)، كما يلاحظ أن معامل ثبات كرونباخ ألفا للدرجة الكلية بلغ (.907)، وتعتبر هذه القيمة

مرتفعة وقريبة من (1) .

6.3 إجراءات تنفيذ الدراسة:

نفذت الدراسة وفق الخطوات الآتية:

- 1 - جمع المعلومات من العديد من المصادر كالكتب, المقالات, التقارير, الرسائل الجامعية, وغيرها, وذلك من أجل وضع الإطار النظري للدراسة.
- 2 - الحصول على إحصائية بعدد مديري المرحلة الثانوية الحكومية في محافظة الخليل.
- 3 - تحديد مجتمع الدراسة, ومن ثم تحديد عينة الدراسة.
- 4 - تطوير أداة الدراسة من خلال مراجعة الأدب التربوي في هذا المجال.
- 5 - تحكيم أداة الدراسة.
- 6 - تطبيق أداة الدراسة على العينة الأصلية, والطلب منهم الإجابة على فقراتها بكل صدق وموضوعية, وذلك بعد إعلامهم بأن إجاباتهم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.
- 7 - إدخال البيانات إلى ذاكرة الحاسوب, حيث استخدم برنامج الرزمة الإحصائية (spss) لتحليل البيانات وإجراء التحليل الإحصائي المناسب.
- 8 - مناقشة النتائج التي أسفر عنها التحليل في ضوء الأدب النظري والدراسات السابقة, والخروج بمجموعة من التوصيات والمقترحات البحثية.

7.3 متغيرات الدراسة:

اشتملت الدراسة على المتغيرات المستقلة (التصنيفية) والتابعة الآتية:

أ- المتغيرات المستقلة:

- 1 . الجنس: وله مستويان هي: (1 - ذكر ، 2 - أنثى).
- 2 . المؤهل العلمي: وله ثلاثة مستويات هي: (1 - دبلوم, 2 - بكالوريوس 3 - دراسات عليا).
- 3 . التخصص: وله مستويان هي: (1 - علوم طبيعية، 2 - علوم انسانية) .
- 4 . عدد سنوات الخدمة في الإدارة: وله ثلاثة مستويات هي: (1 - اقل من 5 سنوات ، 2 - من 5 - 10 سنوات ، 3 - اكثر من 10 سنوات) .

ب- المتغير التابع:

الدرجة الكلية والمجالات الفرعية التي تقيس لدى عينة الدراسة، اتجاهات مديري المدارس الحكومية الثانوية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي.

8.3 المعالجة الإحصائية:

من أجل معالجة البيانات وبعد جمعها قامت الباحثة باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية الآتية:

- 1 - المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي.
- 2 - معامل كرونباخ ألفا (Cronbachs Alpha) لفحص الثبات.

3 - اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين (Independent Samples t-test) , لفحص الفرضيات المتعلقة بالجنس والتخصص.

4 - اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way Anova) , لفحص الفرضيات المتعلقة , بالمؤهل العلمي , وسنوات الخدمة في الإدارة.

5 - المقارنات البعدية باستخدام اختبار أقل فرق دال (LSD).

6 - اختبار بيرسون (Person Correlation) لفحص صدق أداة الدراسة.

8.3 المقياس الوزني

تكون مقياس اتجاهات مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي في صورته النهائية بعد استخراج الصدق والثبات من (18) فقرة موزعة على أربعة مجالات كما هو موضح في ملحق (ث), وقد مثلت الفقرات الاتجاه الايجابي .

وقد طلب من المستجيب تقدير إجاباته عن طريق تدرج ليكرت (Likert) خماسي, وأعطيت الأوزان للفقرات كما يلي: أوافق بشدة (5) درجات, أوافق (4) درجات, محايد (3) درجات, غير موافق (2) درجات, غير موافق بشدة (1) درجة واحدة.

ولغايات تفسير المتوسطات الحسابية, ولتحديد مستوى شيوع لدى عينة الدراسة, حولت العلامة وفق المستوى الذي يتراوح من (5-1) درجات وتصنيف المستوى إلى ثلاثة مستويات: مرتفع, ومتوسطة و منخفض, وذلك وفقاً للمعادلة الآتية:

$$1.33 = \frac{1-5}{3} \frac{\text{الحد الأعلى - الحد الأدنى (لتدرج)}}{\text{عدد المستويات المفترضة}} = \text{طول الفئة}$$

وبناءً على ذلك، فإن مستويات الإجابة على المقياس تكون على النحو الآتي:

جدول (6.3): درجات احتساب مستوى شيوخ

2.33 فأقل	مستوى منخفض
3.67-2.34	مستوى متوسط
5-3.68	مستوى مرتفع

الفصل الرابع

عرض وتحليل النتائج

1.4 نتائج الدراسة

1.1.4 نتائج السؤال الأول

2.1.4 نتائج السؤال الدراسة الثاني

الفصل الرابع

عرض وتحليل النتائج

1.4 نتائج الدراسة:

يتناول هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة في ضوء أسئلتها وفرضياتها التي طرحت، ويتمثل ذلك في عرض نص السؤال أو الفرضية، يلي ذلك مباشرة الإشارة إلى نوع المعالجات الإحصائية المستخدمة، ثم جدول البيانات، ووضعها تحت عناوين مناسبة، يلي ذلك تعليقات على أبرز النتائج المستخلصة، وهكذا تعرض النتائج المرتبطة بكل سؤال وفرضية على حدة.

1.1.4 نتائج السؤال الأول:

ما اتجاهات مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي؟

للإجابة عن السؤال الأول حسب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لمقياس

اتجاهات مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي، والجدول

(1.4): يوضح ذلك:

جدول(1.4): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل مجال من مجالات مقياس اتجاهات مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي وعلى المقياس ككل مرتبة تنازلياً

الرتبة	رقم المجال	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى
1	2	التطوير المهني لضمان التحول نحو الاقتصاد المعرفي	4.30	0.48	86	مرتفع
1	4	البنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي	4.30	0.47	86	مرتفع
2	3	التخطيط لوجود وانتاج الاقتصاد المعرفي	4.22	0.55	84.4	مرتفع
3	1	الثقافة الداعمة لوجود الاقتصاد المعرفي	4.19	0.48	83.8	مرتفع
		المتوسط الكلي	4.26	0.42	85.2	مرتفع

يتضح من الجدول (1.4) أن المتوسط الحسابي لتقديرات عينة الدراسة على مقياس ككل بلغ (4.26) وبوزن نسبي (85.2) وبتقدير مرتفع, أما المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن مجالات مقياس السياسات تراوحت ما بين (4.30-4.19) , وجاء مجال " التطوير المهني لضمان التحول نحو الاقتصاد المعرفي " , ومجال " البنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي " بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.30) وبوزن نسبي (86) وبتقدير مرتفع, بينما جاء مجال " الثقافة الداعمة لوجود الاقتصاد المعرفي " في المرتبة الأخيرة, بمتوسط حسابي (4.19) وبوزن نسبي (83.8) وبتقدير مرتفع.

وقد حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات كل مجال من مجالات مقياس اتجاهات مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي على حدة، وعلى النحو الآتي:

1 (الثقافة الداعمة لوجود الاقتصاد المعرفي

جدول (2.4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لفقرات مجال الثقافة الداعمة لوجود الاقتصاد

المعرفي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى
1	1	ادرك ان للاقتصاد المعرفي دور مهم في تطوير الاداء الاداري	4.26	0.47	85.2	مرتفع
2	3	اعتمد مبدأ التحليل المعلوماتي للتحويل نحو الاقتصاد المعرفي	4.22	0.68	84.4	مرتفع
3	2	اتخذ القرارات التي تسهل عملية التحويل نحو اقتصاد المعرفة	4.17	0.72	83.4	مرتفع
4	4	اطبق مفهوم الاقتصاد المعرفي من خلال العمل الالكتروني	4.11	0.77	82.2	مرتفع
		جميع الفقرات	4.19	0.48	83.8	مرتفع

يتضح من الجدول (2.4) أن المتوسط الحسابي لتقديرات عينة الدراسة عن مجال التطوير المهني لضمان التحويل نحو الاقتصاد المعرفي تراوحت ما بين (4.26 - 4.11) , وجاءت عبارة " ادرك ان للاقتصاد

المعرفي دور مهم في تطوير الاداء الاداري" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.26) وبوزن نسبي (85.2) وبتقدير مرتفع , بينما جاءت عبارة " اطبق مفهوم الاقتصاد المعرفي من خلال العمل الالكتروني " في المرتبة الأخيرة , بمتوسط حسابي بلغ (4.11) وبوزن نسبي (82.2) وبتقدير مرتفع .

2 (التطوير المهني لضمان التحول نحو الاقتصاد المعرفي

جدول (3.4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لفقرات مجال التطوير المهني لضمان التحول نحو

الاقتصاد المعرفي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى
1	3	اوضح دور التكنولوجيا في البحث عن المعلومات وتبويبها	4.36	0.71	87.2	مرتفع
1	5	احث المعلمين على انتاج وتطوير ونشر المعرفة بالوسائل التقنية الحديثة	4.36	0.62	87.2	مرتفع
2	4	أسعى لتوظيف التكنولوجيا في حل المشكلات الإدارية	4.31	0.79	86.2	مرتفع
3	1	اوفر الدعم الفني للمعلمين في مجال التعليم الالكتروني	4.30	0.56	86	مرتفع
3	2	اشجع المعلمين على التدريب المستمر في مجال تكنولوجيا المعلومات	4.30	0.63	86	مرتفع
4	6	اوظف ادوات التقييم الرقمي لاجاز المهام الإدارية	4.19	0.74	83.8	مرتفع
		جميع الفقرات	4.30	0.48	86	مرتفع

يتبين من الجدول (3.4) أن المتوسط الحسابي لتقديرات عينة الدراسة عن مجال تراوحت ما بين (4.36 - 4.19) , وجاءت عبارة " اوضح دور التكنولوجيا في البحث عن المعلومات وتبويبها و عبارة " احث المعلمين على انتاج وتطوير ونشر المعرفة بالوسائل التقنية الحديثة" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.36) وبوزن نسبي (85.2) وبتقدير مرتفع , بينما جاءت عبارة " اطبق مفهوم الاقتصاد المعرفي من خلال العمل الالكتروني " في المرتبة الأخيرة , بمتوسط حسابي بلغ (4.11) وبوزن نسبي (82.2) وبتقدير مرتفع .

3 (التخطيط لوجود وانتاج الاقتصاد المعرفي

جدول (4.4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لفقرات مجال التخطيط لوجود وانتاج الاقتصاد

المعرفي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى
1	1	اضمن للخطة المدرسية التوسع في استخدام التقنيات الحديثة في التعليم	4.29	0.57	85.8	مرتفع
4	2	اعتمد سياسة المراجعة المستمرة للأداء بما يتواءم مع اقتصاد المعرفة	4.17	0.77	83.4	مرتفع
3	3	اضع خطط محددة زمنياً لتطوير التكنولوجيا	4.18	0.71	83.6	مرتفع
2	4	اقوم بمراجعة مستمرة لمخرجات العملية التعليمية بما يتواءم مع احتياجات الاقتصاد المعرفي	4.23	0.66	84.6	مرتفع
		جميع الفقرات	4.22	0.55	84.4	مرتفع

يتبين من الجدول (4.4) أن المتوسط الحسابي لتقديرات عينة الدراسة عن مجال تراوحت ما بين (4.29 - 4.17) , وجاءت عبارة " اضمن للخطة المدرسية التوسع في استخدام التقنيات الحديثة في التعليم " بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.29) وبوزن نسبي (85.8) وبتقدير مرتفع , بينما جاءت عبارة " اعتمد سياسة المراجعة المستمرة للأداء بما يتواءم مع اقتصاد المعرفة " في المرتبة الأخيرة , بمتوسط حسابي بلغ (4.17) وبوزن نسبي (83.4) وبتقدير مرتفع .

4 (البنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي

جدول (5.4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي ل فقرات مجال البنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى
1	4	اوفر المناخ الملائم لاستثمار ومشاركة المعرفة الناتجة من المدرسة	4.33	0.63	86.6	مرتفع
2	2	اسعى لان تمتلك المدرسة موقعا متميزا على شبكة الانترنت	4.30	0.69	86	مرتفع
3	3	اشجع المعلمين على تصميم مقررات الكترونية تناسب موادهم التعليمية	4.29	0.70	85.8	مرتفع
4	1	استخدم البرامج الالكترونية في تسهيل العمل الإداري	4.28	0.53	85.6	مرتفع
		جميع الفقرات	4.30	0.47	86	مرتفع

يتبين من الجدول (5.4) أن المتوسط الحسابي لتقديرات عينة الدراسة عن مجال تراوحت ما بين (4.33 - 4.28) , وجاءت عبارة " اوفر المناخ الملائم لاستثمار ومشاركة المعرفة الناتجة من المدرسة " بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.33) وبوزن نسبي (86.6) وبتقدير مرتفع , بينما جاءت عبارة " استخدم البرامج الالكترونية في تسهيل العمل الإداري " في المرتبة الأخيرة , بمتوسط حسابي بلغ (4.28) وبوزن نسبي (85.6) وبتقدير مرتفع .

2.1.4 نتائج سؤال الدراسة الثاني

هل تختلف تقديرات أفراد عينة الدراسة من المديرين تجاه تطبيق الاقتصاد المعرفي في المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل باختلاف متغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخدمة) ؟
للإجابة عن سؤال الدراسة الثاني تم اختبار الفرضيات الصفرية الأولى والثانية والثالثة والرابعة المنبثقة عنه:

1.2.1.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة من المديرين تجاه تطبيق الاقتصاد المعرفي في المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل تعزى لمتغير الجنس.

ومن أجل فحص الفرضية الأولى وتحديد الفروق تبعاً لمتغير الجنس, استخدم اختبار (ت)

لمجموعتين مستقلتين (Independent Sample t-test), ونتائج الجدول (6.4) تبين ذلك:

الجدول (6.4): يوضح نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق بين متوسطات تطبيق الاقتصاد المعرفي في المدارس الثانوية

الحكومية في محافظة الخليل تعزى لمتغير الجنس

المجال	الجنس	العدد	المتوسط	الانحراف	قيمة (ت)	الدلالة	مستوى
الثقافة الداعمة لوجود الاقتصاد المعرفي	أنثى	66.00	4.19	0.45	0.00	1.00	
	ذكر	66.00	4.19	0.51	0.00	1.00	
التطوير المهني لضمان التحول نحو الاقتصاد المعرفي	أنثى	66.00	4.31	0.48	0.06	0.95	
	ذكر	66.00	4.30	0.49	0.06	0.95	
التخطيط لوجود ونتاج الاقتصاد المعرفي	أنثى	66.00	4.23	0.59	0.28	0.78	
	ذكر	66.00	4.20	0.52	0.28	0.78	
البنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي	أنثى	66.00	4.25	0.48	-1.31	0.19	
	ذكر	66.00	4.35	0.45	-1.31	0.19	
المتوسط الكلي	أنثى	66.00	4.25	0.41	-0.22	0.83	
	ذكر	66.00	4.27	0.43	-0.22	0.83	

*دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($p < .05$)

يتبين من الجدول (6.4) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب على الدرجة الكلية لمقياس اتجاهات

مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي ومجالات (الثقافة

الداعمة لوجود الاقتصاد المعرفي، التطوير المهني لضمان التحول نحو الاقتصاد المعرفي، التخطيط لوجود وانتاج الاقتصاد المعرفي، البنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي) كانت أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$)، وبالتالي عدم وجود فروق بين متوسطات تطبيق الاقتصاد المعرفي ومجالات: (الثقافة الداعمة لوجود الاقتصاد المعرفي، التطوير المهني لضمان التحول نحو الاقتصاد المعرفي، التخطيط لوجود وانتاج الاقتصاد المعرفي، البنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي) لدى مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل تعزى لمتغير الجنس.

2.2.1.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة من المديرين تجاه تطبيق الاقتصاد المعرفي في المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

ومن أجل فحص الفرضية الثانية، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، ومن ثم استخدم تحليل (ت) لعينتين مستقلتين للتعرف على دلالة الفروق تبعاً لمتغير المؤهل العلمي . والجدولان (4.7) و (6.4) يبينان ذلك:

الجدول (7.4): يوضح نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق بين متوسطات اتجاهات مديري المدارس الثانوية الحكومية في

محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي تعزى لمتغير المؤهل العلمي

المجال	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط	الانحراف	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
الثقافة الداعمة لوجود الاقتصاد المعرفي	بكالوريوس	89	4.18	0.48	0.08	0.93
	دراسات عليا	43	4.17	0.49		
التطوير المهني لضمان التحول نحو الاقتصاد المعرفي	بكالوريوس	89	4.31	0.47	0.65	0.51
	دراسات عليا	43	4.25	0.51		
التخطيط لوجود ونتاج الاقتصاد المعرفي	بكالوريوس	89	4.20	0.51	0.06	0.95
	دراسات عليا	43	4.20	0.62		
البنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي	بكالوريوس	89	4.28	0.47	0.72	0.46
	دراسات عليا	43	4.34	0.49		
المتوسط الكلي	بكالوريوس	89	4.25	0.40	0.10	0.91
	دراسات عليا	43	4.24	0.47		

يتبين من الجدول (7.4) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب على الدرجة الكلية لمقياس اتجاهات مديري

المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي ومجالات (الثقافة الداعمة

لوجود الاقتصاد المعرفي، التطوير المهني لضمان التحول نحو الاقتصاد المعرفي، التخطيط لوجود ونتاج

الاقتصاد المعرفي، البنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي) كانت أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد

للداسة ($\alpha \leq 0.05$)، وبالتالي عدم وجود فروق بين متوسطات تطبيق الاقتصاد المعرفي ومجالاتها لدى

مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

3.2.1.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة من المدربين تجاه تطبيق الاقتصاد المعرفي في المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل تعزى لمتغير التخصص.

ومن أجل فحص الفرضية الثالثة ، وتحديد الفروق تبعاً لمتغير التخصص ، استخدم اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين (Independent Samples t- test) ، ونتائج الجدول (10.4) تبين ذلك:

الجدول (8.4): يوضح نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق بين متوسطات اتجاهات مديري المدارس الثانوية الحكومية في

محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي تعزى لمتغير التخصص

المجال	التخصص	العدد	المتوسط	الانحراف	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
الثقافة الداعمة لوجود الاقتصاد المعرفي	علوم طبيعية	118.00	4.22	0.47	2.059	0.04
	علوم انسانية	14.00	3.95	0.50		
التطوير المهني لضمان التحول نحو الاقتصاد المعرفي	علوم طبيعية	118.00	4.33	0.48	1.583	0.07
	علوم انسانية	14.00	4.08	0.44		
التخطيط لوجود وانتاج الاقتصاد المعرفي	علوم طبيعية	118.00	4.24	0.57	1.392	0.24
	علوم انسانية	14.00	4.05	0.38		

المجال	التخصص	العدد	المتوسط	الانحراف	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
البنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي	علوم طبيعية	118.00	4.31	0.47	1.373	0.31
	علوم إنسانية	14.00	4.18	0.43		
المتوسط الكلي	علوم طبيعية	118.00	4.28	0.42	1.873	0.07
	علوم إنسانية	14.00	4.07	0.36		

يتبين من الجدول (8.4) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب على الدرجة الكلية والمجالات الفرعية

لمقياس اتجاهات مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي

كانت أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$) وبالتالي عدم وجود فروق في تطبيق

الاقتصاد المعرفي ومجالات : (التطوير المهني لضمان التحول نحو الاقتصاد المعرفي, التخطيط لوجود

وانتاج الاقتصاد المعرفي, البنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي) في اتجاهات مديري المدارس الثانوية

الحكومية تعزى لمتغير التخصص، بينما كانت قيمة مستوى الدلالة المحسوب على مجال (الثقافة الداعمة

لوجود الاقتصاد المعرفي) أقل من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$), وبالتالي وجود فروق في

الثقافة الداعمة لوجود الاقتصاد المعرفي طبقاً، لاتجاهات مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة

الخليل تعزى لمتغير التخصص , إذ جاءت الفروق لصالح العلوم الطبيعية.

4.2.1.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة من

المديرين تجاه تطبيق الاقتصاد المعرفي في المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل تعزى لمتغير عدد

سنوات الخدمة في الإدارة.

ومن أجل فحص الفرضية الرابعة, استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً لمتغير سنوات الخدمة , ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (one-way Anova) للتعرف على دلالة الفروق تبعاً لمتغير سنوات الخدمة . والجدولان (9.4) و (10.4) يبينان ذلك:

جدول (9.4) : يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمقياس اتجاهات مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي تعزى لمتغير عدد سنوات الخدمة في الإدارة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المستوى	المجال
.54	4.10	31	اقل من 5 سنوات	الثقافة الداعمة لوجود الاقتصاد المعرفي
.45	4.32	44	من 5 - 10 سنوات	
.46	4.13	57	اكثر من 10 سنوات	
.58	4.14	31	اقل من 5 سنوات	التطوير المهني لضمان التحول نحو الاقتصاد المعرفي
.39	4.50	44	من 5 - 10 سنوات	
.45	4.24	57	اكثر من 10 سنوات	

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المستوى	المجال
.64	4.15	31	اقل من 5 سنوات	التخطيط لوجود ونتاج الاقتصاد المعرفي
.47	4.40	44	من 5 - 10 سنوات	
.53	4.12	57	اكثر من 10 سنوات	
.51	4.21	31	اقل من 5 سنوات	البنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي
.41	4.45	44	من 5 - 10 سنوات	
.46	4.23	57	اكثر من 10 سنوات	
.48	4.15	31	اقل من 5 سنوات	المتوسط الكلي
.33	4.43	44	من 5 - 10 سنوات	
.41	4.19	57	اكثر من 10 سنوات	

يتضح من خلال الجدول (9.4) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية , ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الاحصائية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (one-way Anova) , والجدول (10.4) يوضح ذلك:

جدول (10.4): اختبار تحليل التباين الأحادي (one-way Anova)

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	" ف " المحسوبة	مستوى الدلالة
الثقافة الداعمة لوجود الاقتصاد المعرفي	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	1.21 28.93 30.14	2.00 129.00 131.00	0.60 0.22	2.69	0.07
التطوير المهني لضمان التحول نحو الاقتصاد المعرفي	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	2.68 27.93 30.60	2.00 129.00 131.00	1.34 0.22	6.18	0.00
التخطيط لوجود وانتاج الاقتصاد المعرفي	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	2.15 37.65 39.80	2.00 129.00 131.00	1.08 0.29	3.68	0.03
البنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	1.60 26.83 28.43	2.00 129.00 131.00	0.80 0.21	3.84	0.02
الدرجة الكلية	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	1.91 20.95 22.86	2.00 129.00 131.00	0.95 0.16	5.88	0.00

يتبين من الجدول (10.4) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب على الدرجة الكلية والمجالات باستثناء المجال الأول لمقياس اتجاهات مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي ، كانت أقل من مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$) ، وبالتالي يوجد فروق تعزى إلى متغير عدد سنوات الخدمة في الإدارة .

وللكشف عن موقع الفروق بين المتوسطات الحسابية لمقياس اتجاهات مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي تعزى لمتغير سنوات الخدمة باستثناء المجال الأول ، أجري اختبار أقل فرق دال (LSD) والجدول (11.4) يوضح ذلك :

جدول (11.4) : يوضح نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لمقياس تعزى لمتغير عدد

سنوات الخدمة في الإدارة

المتغير	المستوى	المتوسط	أقل من 5 سنوات	من 5 - 10 سنوات	أكثر من 10 سنوات
التطوير المهني لضمان التحول نحو الاقتصاد المعرفي	أقل من 5 سنوات	4.14		*.35643	
	من 5 - 10 سنوات	4.50			*.25352
	أكثر من 10 سنوات	4.24			
التخطيط لوجود ونتاج الاقتصاد المعرفي	أقل من 5 سنوات	4.15			
	من 5 - 10 سنوات	4.40	*.25257		*.27931
	أكثر من 10 سنوات	4.12			

المتغير	المستوى	المتوسط	اقل من 5 سنوات	من 5 - 10 سنوات	اكثر من 10 سنوات
البنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي	اقل من 5 سنوات	4.21			
	من 5 - 10 سنوات	4.45	.24487*		.22648*
	اكثر من 10 سنوات	4.23			
الدرجة الكلية	اقل من 5 سنوات	4.15			
	من 5 - 10 سنوات	4.43	.27802*		.23963*
	اكثر من 10 سنوات	4.19			

يتبين من الجدول (11.4) الآتي :

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مجال التطوير المهني لضمان التحول نحو الاقتصاد المعرفي تبعاً لمتغير سنوات الخدمة بين (أقل من 5 سنوات) من جهة وبين (من 5 - 10 سنوات) من جهة أخرى , وجاءت الفروق لصالح (من 5-10) .
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مجال التطوير المهني لضمان التحول نحو الاقتصاد المعرفي تبعاً لمتغير سنوات الخدمة بين (من 5-10 سنوات) من جهة وبين (أكثر من 10 سنوات) من جهة أخرى , وجاءت الفروق لصالح (من 5-10) .
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مجال التخطيط لوجود وانتاج الاقتصاد المعرفي تبعاً لمتغير سنوات الخدمة بين (من 5-10 سنوات) من جهة وبين كل من (أقل من 5 سنوات) و (أكثر من 10 سنوات), وجاءت الفروق لصالح (من 5-10 سنوات) .

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مجال البنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي تبعاً لمتغير سنوات الخدمة بين (من 5-10 سنوات) من جهة وبين كل من (أقل من 5 سنوات) و (أكثر من 10 سنوات) من جهة أخرى , وجاءت الفروق لصالح (من 5-10 سنوات) .
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الدرجة الكلية تبعاً لمتغير سنوات الخدمة بين (من 5-10 سنوات) من جهة وبين كل من (أقل من 5 سنوات) و (وأكثر من 10 سنوات) من جهة أخرى , وجاءت الفروق لصالح (من 5-10 سنوات) .

الفصل الخامس

تفسير النتائج ومناقشتها

1.5 تفسير نتائج أسئلة الدراسة ومناقشتها

1.1.5 تفسير نتائج السؤال الأول ومناقشتها

2.5 تفسير نتائج السؤال الثاني ومناقشتها

2.5 التوصيات

الفصل الخامس

تفسير النتائج ومناقشتها

تضمن هذا الفصل مناقشة النتائج التي توصلت إليها الدراسة، من خلال أسئلتها وما انبثق عنها من فرضيات، وذلك بمقارنتها بالنتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة الواردة في هذه الدراسة، إضافة إلى تفسير النتائج، وصولاً إلى التوصيات والمقترحات التي يمكن طرحها في ضوء هذه النتائج.

1.5 تفسير نتائج أسئلة الدراسة ومناقشتها

1.1.5 تفسير نتائج السؤال الأول ومناقشتها

ما اتجاهات مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي؟

أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي لتقديرات عينة الدراسة على مقياس اتجاهات مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي ككل كان مرتفعاً. وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن هناك توجه لدى مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي، وذلك من خلال التطوير المهني في الأداء الإداري، واعتماد مبدأ التحليل المعلوماتي، واتخاذ القرارات لتطبيق مفهوم الاقتصاد المعرفي من خلال العمل الإلكتروني، ومن خلال وجود بنية تحتية داعمة للاقتصاد المعرفي، يقوم من خلالها مدرء مدارس المرحلة الثانوية بتوظيف التكنولوجيا الحديثة في القيام بالمهام الإدارية والمهام الفنية، ومن خلال التخطيط لوجود وانتاج الاقتصاد المعرفي بشكل يعكس التوسع في استخدام التقنيات الحديثة في الخطط المدرسية وفي قياس أداء المعلمين، ومن خلال البنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي تسهل على المعلمين وعلى المدرء توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تبادل المعلومات والمعرفة بشكل يوفر السرعة والدقة في الأداء، بما يتطلب من المعلمين

القيام بأدوار جديدة يتم من خلالها التنويع في أساليب التعليم، وفي استراتيجياته، وهذا ما تسعى الإدارة المدرسية لتحقيقه لتحسين عمليتي التعليم والتعلم.

واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة العازمي (2021) التي أشارت إلى أن توافر متطلبات تطبيق ممارسات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر معلمات مادة الاقتصاد المنزلي بالمرحلة الثانوية جاءت بدرجة مرتفعة، كما اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة الشهري والعسيري (2021) التي بينت درجة ممارسة معلمات اللغة الإنجليزية بالمرحلة الثانوية لمهارات الاقتصاد المعرفي في ضوء رؤية المملكة 2030 كانت مرتفعة

بينما اختلفت نتائج هذه الدراسة مع نتيجة دراسة بني هاني وبني عيسى (2021)، التي أظهرت تراجع في تصنيف الأردن على مؤشرات قياس الاقتصاد المعرفي، كما اختلفت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة الجراح (2024) التي بينت ان اتجاهات المدراء والمعلمين في المدارس الحكومية الأردنية نحو استخدام تطبيقات الهاتف الذكي في التعليم عن بعد جائحة COVID-19 جاءت بدرجة متوسطة، ودراسة العالم والشرف (2019) التي بينت أن ليبيا لم تتبنى حتى الآن أي استراتيجية وطنية لبناء اقتصاد معرفي منافس والتحول نحو مجتمع المعرفة.

2.1.5 مناقشة نتائج سؤال الدراسة الثاني

السؤال الثاني: هل تختلف تقديرات أفراد عينة الدراسة من المديرين تجاه تطبيق الاقتصاد المعرفي في المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل باختلاف متغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخدمة) ؟

الإجابة عن هذا السؤال كانت من خلال مناقشة فرضيات الدراسة الأولى والثانية والثالثة والرابعة، وكانت الإجابة عن هذه الفرضيات كما يلي:

1.2.15 تفسير نتائج الفرضية الأولى ومناقشتها

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة من المديرين تجاه تطبيق الاقتصاد المعرفي في المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل تعزى لمتغير الجنس.

أظهرت النتائج عدم وجود فروق في تطبيق الاقتصاد المعرفي ومجالات (الثقافة الداعمة لوجود الاقتصاد المعرفي، التطوير المهني لضمان التحول نحو الاقتصاد المعرفي، التخطيط لوجود ونتاج الاقتصاد المعرفي، البنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي) وفقاً لاتجاهات مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل تعزى لمتغير الجنس.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى تشابه العمل الإداري بين الذكور والإناث، فكلا الجنسين لديهم الثقافة الداعمة لوجود الاقتصاد المعرفي، ويسعون إلى التطوير المهني لضمان التحول نحو الاقتصاد المعرفي، كما أن كلا الجنسين يقوم بالتخطيط لوجود ونتاج الاقتصاد المعرفي، وأيضاً المدارس الحكومية الثانوية تمتلك البنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي سواء الذكور أو الإناث، ذلك لأن مدير المدرسة يبرز

دوره في استخدام اقتصاد المعرفة في تطبيقه ومحاولة استغلال كافة المعلومات والتقنيات في إدارة المدرسة والتي تنتجها المعرفة من أجل الاستفادة من التطورات في أحداث تغييرات ايجابية في المدرسة على اختلاف جنسها وبنس ادارتها.

واتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة الغامدي والسيسي (2022) التي أظهرت عدم وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس في جامعة طيبة في تقييمهم لأداء الجامعة في وظيفة خدمة المجتمع أو في متطلبات تفعيل أدائها نبعاً لمتغير الجنس، واختلفت نتائج الدراسة مع نتائج دراسة الجراح (2024) والتي أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس.

2.2.1.5 تفسير نتائج الفرضية الثانية ومناقشتها

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة من المديرين تجاه تطبيق الاقتصاد المعرفي في المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة من المديرين تجاه تطبيق الاقتصاد المعرفي في المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل تعزى لمتغير المؤهل العلمي

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن اتجاهات مديري المدارس الثانوية الحكومية نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي لا تختلف باختلاف المؤهل العلمي، حيث يقوم مدير المدرسة باختلاف مؤهله العلمي باستغلال كافة

التقنيات والمعلومات في إحداث تغييرات إيجابية في المدرسة, تساعد الطلبة والمعلمين على الابداع والابتكار في عمليتي التعليم والتعلم واستخدام المعلومات.

وانتقلت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة الشهري والعسيري (2021)، التي أظهرت عدم وجود فروق دالة احصائيا بين استجابات افراد العينة في مهارتي (استخدام التقنية الحديثة ، العمل ضمن فريق) وفي الدرجة الكلية للاستبانة لمتغير المؤهل العلمي , ودراسة الغامدي (2020) التي كشفت عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول درجة ممارسة معلم المرحلة الثانوية لأدواره في عصر اقتصاد المعرفة, والتي تعزى لاختلاف المؤهل العلمي, واختلفت نتائج الدراسة مع نتائج دراسة الوطري (2019) والتي بينت وجود فروق ذات دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) في درجة ممارسة معلمي التربية المهنية للمرحلة المتوسطة في دولة الكويت لمهارات الاقتصاد المعرفي تعزى لأثر سنوات الخبرة, ودراسة الصانع (2016) التي بينت وجود فروق ذات دلالة احصائية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

3.2.1.5 تفسير نتائج الفرضية الثالثة ومناقشتها

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة من المعلمين والمشرفين تجاه تطبيق الاقتصاد المعرفي في المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل تعزى لمتغير التخصص.

أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة من المديرين نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي في المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل تعزى لمتغير التخصص.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن اتجاهات مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي لا تختلف باختلاف التخصص، حيث نجد أنه وفي ظل العولمة وما ترتب عليها من نتائج اقتصادية وظهور البيئة الرقمية ساهمت في ظهور أدوار إضافية لمديري المدارس إلى جانب دوره الإداري، نظراً لأهمية المعرفة التي تعتبر قوة اقتصادية ورأس مال اقتصادي متجدد ومتطور، وهذا يتطلب تفويض للصلاحيات بشكل أكبر، والتوسع في استخدام اللامركزية في الإدارة، لتسهيل عملية انسياب المعلومات، والحد من البيروقراطية الشديدة، والتعقيد في الإجراءات المتبعة في الوزارات، والمديريات، والمدارس.

وانتقلت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة عبدالله (2018)، التي أظهرت وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الكلية، واختلفت نتائج الدراسة مع نتائج دراسة مدفوني (2017) والتي بينت وجود دور ذو دلالة إحصائية بين المعرفة العلمية المتخصصة (الاستثمار التعليمي) وتحسين جودة التعليم العالي.

4.2.1.5 تفسير نتائج الفرضية الرابعة ومناقشتها

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة من المديرين نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي في المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل تعزى لمتغير عدد سنوات الخدمة في الإدارة .

أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة من المديرين نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي في المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل تعزى لمتغير عدد سنوات الخدمة في الإدارة لصالح 5-10 سنوات.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن خبرة مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي تختلف باختلاف سنوات الخبرة، ذلك أن خبرة مديري المدارس الحكومية الثانوية الأقل هم من حديثي التخرج، كما أن خبرة مديري المدارس الحكومية الثانوية الذين لديهم خبرة طويلة، وتخرجوا في فترات كبيرة، ينتمون إلى مرحلة عمرية لا تستخدم التقنيات الحديثة، وخاصة في العمل الإداري.

حيث يدرك هؤلاء المدراء من فئة أصحاب الخبرة من (5-10 سنوات) أن إنتاج المعرفة باستخدام التقنية الحديثة عنصراً مهماً في عملية التنمية المستدامة، كما أن صناعة المعرفة من خلال التعليم والتدريب والاستشارات والمؤتمرات والكتابة والبحث والتطوير... الخ ، يعتبر خطوة ضرورية لتحقيق الميزة التنافسية بين المؤسسات التعليمية سواء على المستوى المحلي، أم على المستوى الإقليمي والعربي وحتى العالمي، وهذا يتطلب اجراء مقارنات مرجعية مع تلك المؤسسات، والسعي للحصول على جوائز الجودة... الخ.

واتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة العازمي (2021)، التي أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متطلبات تطبيق ممارسات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر معلمات الاقتصاد المنزلي بالمرحلة الثانوية تعزى لمتغير سنوات الخبرة، واختلفت نتائج الدراسة مع نتائج دراسة الشهري والعسيري (2021) والتي بينت عدم وجود فروق دالة إحصائية بين استجابات افراد العينة في مهارتي (استخدام التقنية الحديثة ، العمل ضمن فريق) وفي الدرجة الكلية للاستبانة لمتغير سنوات الخبرة، ودراسة الغامدي (2020) والتي كشفت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول درجة ممارسة معلم المرحلة الثانوية لأدواره في عصر اقتصاد المعرفة، تعزى لاختلاف لمتغير الخبرة في القيادة المدرسية.

2.5 التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة, فإن الباحثة توصي بما يلي:

1. توعية مدراء المدارس بأهمية اقتصاد المعرفة وكيفية استخدامه في المدارس من خلال تضمين اقتصاد المعرفي في دورات تدريبية للمدراء.
2. ضرورة دعم وزارة التربية والتعليم للمدارس من خلال الاستثمار في البنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي
3. إدراج العمل الإلكتروني وتطبيق مفهوم الاقتصاد المعرفي في المدارس من قبل المدراء
4. العمل على تبني البرامج الإلكترونية من أجل تسهيل العمل الإداري للمدراء في المدارس..
5. عمل المزيد من الدراسات والأبحاث حول موضوع اقتصاد المعرفي لما له من أهمية كبيرة في ضبط العمليات والممارسات الإدارية في المدارس.

المصادر والمراجع

أولاً- المراجع العربية:

- أبو الشامات، محمد أنس. (2012). اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، (1)28، 591-610.
- أبو دلي، عادل سعد.(2018). كفايات التعليم المستمر ومتطلبات تحقيقها في مجتمع المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية في المملكة العربية السعودية، *المجلة الدولية للأبحاث التربوية*، (2) 42، 143-188.
- أبو لوحة، زينب عبد الرحمن إسماعيل.(2021). واقع الاقتصاد المعرفي في الشركات العائلية في فلسطين-دراسة ميدانية على الشركات العائلية في محافظة الخليل ، جامعة القدس، فلسطين.
- بن هاني، عمر "محمد أديب" رضوان وبني عيسى، محمد محمود.(2021). مؤشرات الاقتصاد المعرفي "دراسة حالة الأردن". *مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا* . (4) 36 ، 215-610 .
- الجراح ، فراس إبراهيم محمد.(2024). اتجاهات المدراء والمعلمين في المدارس الحكومية الأردنية نحو استخدام تطبيقات الهاتف الذكي في التعليم عن بعد.. بعد جائحة COVID -19، *المجلة الفلسطينية للتعليم المفتوح والتعليم الالكتروني*، (18) 12، 1-14.
- الحرملية، أمل عبدالله.(2020). الممارسات الإدارية لمديري المدارس في ضوء متطلبات مجتمع اقتصاد المعرفة بسلطنة عمان. *المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية*، (4)16، 251-272.
- خلف، فليح حسين.(2007). *اقتصاد المعرفة*. ط(1)، عمّان:عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع.

- خميسي، بن رجم محمد والقرميدي، بسام سمير. (2020). متطلبات تحول الجامعات المصرية الحكومية نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس . **Journal Economics and law** , (4).
- درويش، محمد جمال.(2000).التخطيط للمجتمع المعلوماتي، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ص13-50.
- الرويلي، سعود عبدالله.(2019). درجة وعي القيادات الأكاديمية بكليات المجتمع بمقومات الاقتصاد المعرفي، **المجلة الدولية التربوية المتخصصة**، (4)8، 57-72.
- الزهراني، هند سعيد.(2018).الاقتصاد المعرفي واثره على منظومة التعليم: دراسة تحليلية، **مجلة كلية التربية**، (2)70، 321-341.
- الزهراني، أنور علي والألفي، أشرف عبده.(2019). المهارات القيادية لدى مديري مدارس منطقة الباحة من وجهة نظر المعلمين، **المجلة العلمية لكلية التربية**، (9)35، 59-85.
- سالمى، جمال.(2010). الاقتصاد الدولي وعولمة اقتصاد المعرفة .ط(1) الجزائر دار العلوم للنشر والتوزيع.
- السنباني ، خالد مصلح صالح . (2012) . الاقتصاد المعرفي المفهوم والخصائص والمؤشرات . **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية** ، ع 1 ، 223-237 .
- شاهين، محمد عبدالله.(2018). الاقتصاد المعرفي وأثره على التنمية الاقتصادية للدول العربية :القاهرة.دار حميثرا للنشر والترجمة.

- شتاتحة، عائشة.(2019). الأولوية التي يحتلها رأس المال البشري في ظل اقتصاد المعرفة.
عمان دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- الشمري، مشعان ضيف الله.(2016). تطوير برامج التنمية المهنية لقادة المدارس بالمملكة العربية السعودية في ضوء الاتجاهات العالمية، *المجلة العلمية لإدارة البحوث والنشر العلمي كلية التربية*،
3(2)، 378-351.
- الشهري ، خالد عبد الله و العسيري ، ريم محمد . (2021) . واقع ممارسات معلمات اللغة الإنجليزية بالمرحلة الثانوية لمهارات الاقتصاد المعرفي في ضوء رؤية المملكة 2030 ، *المجلة العلمية*، (12)37.
- عبد الرؤوف، إبراهيم عبدالله.(2017).اقتصاد المعرفة والاستثمار في رأس المال البشري دراسة تحليلية مقارنة. الاسكندرية :دار الجامعة الجديدة.
- عربيات ، عمر غالب محمد .(2019). اثر الاقتصاد المعرفي على الميزة التنافسي: دراسة حالة على العاملين في الصيدليات في مدينة السلط ، *مجلة المثقال للعلوم الاقتصادية والادارية*، (1) 5،
694-681.
- العيزي، محمود عبده حسن.(2019). تصور مقترح لتطوير أداء الجامعات اليمنية في ضوء اقتصاد المعرفة، *مجلة الأندلس الإنسانية والاجتماعية*، (23)6، 8-78.
- عليان، ربحي مصطفى.(2008). إدارة المعرفة . ط(1) عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- عفونة ، بسام عبد الهادي . (2012) . التعليم المبني على اقتصاد المعرفة . دار البداية: عمان.

- عيد، هالة فوزي.(2016). تأهيل الموارد البشرية لتلبية متطلبات بناء اقتصاد المعرفة في الدول العربية في ضوء استخدام مدخل التعليم المستمر، *مجلة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية*، (2)8، 129-148.
- فيلح، فيلح حسن.(2007). *اقتصاد المعرفة*. ط(1)، الأردن: جدار للكتاب العالمي.
- القضاة، حامد محمد أمين؛ والمرايات، سفانة أحمد.(2009). اتجاهات مدرء المدارس الحكومية الثانوية والمشرفين التربويين في إقليم جنوب الأردن نحو برامج التطوير المهني والتدريب لتحقيق الاقتصاد المعرفي، *مجلة علوم إنسانية*، (42)1، 1-40.
- الكاف، حفيظ بن سالم بن محمد.(2010). *درجة توفر متطلبات مجتمع المعرفة في جامعات سلطنة عمان وسبل تطويرها من وجهة نظر القادة الأكاديميين واعضاء هيئة للتدريس*. (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة اليرموك، الأردن.
- لهلوب، ناريمان يونس.(2015). *القيادة التربوية الحديثة*. ط(1) عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع.
- مجمع اللغة العربية.(1972). *المعجم الوسيط*، مادة الاقتصاد، دار الفكر للنشر والتوزيع، بيروت.
- محفوظ، محمود محمد.(2001) *الموسوعة العربية الميسرة*، دار الجبل، بيروت.
- مدفوني، هنده.(2017). *الاستثمار في راس المال البشري كمدخل استراتيجي لتحسين جودة التعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة "دراسة حالة بعض الجامعات الجزائرية"*. جامعة العربي بن مهدي - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم القانونية وعلوم التيسير.

- مزياني ، صبرينة ولفتحاة ، نور الهدى.(2023). اقتصاد المعرفة والجامعة: دراسة في دورة الجامعات في الاستثمار المعرفي، *المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية*، (1)8، 134-153.
- نجم، عبود نجم.(2008). *إدارة المعرفة-المفاهيم والاستراتيجيات* ، دار اوراق للنشر والتوزيع، عمان.
- الهاشمي، عبد الرحمن؛ العزاوي، فائزة محمد.(2010). *المنهج والاقتصاد المعرفي*. ط(1) عمان:دار المسيرة للنشر والتوزيع.

المراجع الأجنبية

- Auerswald, P. E. (2020). **The Knowledge Economy and the Future of Work**. Oxford University Press.
- Brenca , Airita and AijaGravite.(2013)."Intellectual Capital Import for the Benefit of Higher Education, *Bulgarian Comparative Education Society*, (1)2,273-278.
- Cad, Hana's A.(2008). The Evolutions of the Knowledge Economy, *the Journal of Regional Analysis policy*, (1)4, 118-119.
- Gabriela , B. (2015). Students **innovative behavior in the context of knowledge based economy**. International Conference on Economics & Administration Proceedings
- Hepworth,M .E. Binks, J. & Ziemann, B.(2005). **Regional Employmaent and Skills in the knowledge Economy, A Report for the Department of Trade and Industry**, Department of Trade and Industry, London WCIN 3AN.12-25.

- Karpova, N. K., A. P., Mareev Uvarovsky, V. I. Petrova, Y.P Borzilov.(2016). "Methodological Features of Educational System Modernization in the Context of the 'Economy of Knowledge". ***International Journal of Environment & Science Education.***(11)18, 227–237.
- Pandey , C. (2012) . Economic literacy of senior secondary school teachers : A field study . ***Journal of All India's Association of Educational Research*** , 24 (1) , 285–294.

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
51	توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغيري الدرجة العلمية والجنس	(1.3)
53	توزيع عينة الدراسة حسب متغيري الجنس والمنطقة التعليمية	(2.3)
53	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة.	(3.3)
56	يوضح الصندق العملي لمقياس اتجاهات مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي.	(4.3)
57	معاملات ثبات مقياس اتجاهات مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي بطريقة كرونباخ ألفا	(5.3)
61	درجات احتساب مستوى شيوع	(6.3)
64	يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل مجال من مجالات مقياس اتجاهات مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي وعلى المقياس ككل مرتبة تنازلياً	(1.4)
65	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لفقرات مجال الثقافة الداعمة لوجود الاقتصاد المعرفي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية	(2.4)
66	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لفقرات مجال التطوير المهني لضمان التحول نحو الاقتصاد المعرفي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية	(3.4)
67	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لفقرات مجال التخطيط لوجود وانتاج الاقتصاد المعرفي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية	(4.4)
68	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لفقرات مجال البنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية	(5.4)
70	وضح نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق بين متوسطات تطبيق الاقتصاد المعرفي في المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل تعزى لمتغير الجنس	(6.4)

72	يوضح نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق بين متوسطات اتجاهات مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي تعزى لمتغير المؤهل العلمي	(7.4)
73	يوضح نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق بين متوسطات اتجاهات مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي تعزى لمتغير التخصص	(8.4)
75	يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمقياس اتجاهات مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي تعزى لمتغير عدد سنوات الخدمة في الإدارة	(9.4)
77	اختبار تحليل التباين الأحادي (one-way Anova)	(10.4)
78	يوضح نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لمقياس تعزى لمتغير عدد سنوات الخدمة في الإدارة	(11.4)

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
18	يوضح مفاهيم اقتصاد المعرفة	(1.2)
28	متطلبات اقتصاد المعرفة	(2.2)

فهرس الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
101	ملحق رقم (1): الاستبانة في صورتها الأولية	
108	ملحق رقم (2): أسماء المحكمين.	.1
109	ملحق رقم (3): الاستبانة في صورتها النهائية.	.2
110	ملحق رقم (4): كتاب تسهيل مهمة باحث من الجامعة.	.3

ملحق رقم (1): الاستبانة في صورتها الأولى



استبانة

حضرة الأستاذ الدكتور المحترم

تقوم الباحثة بدراسة تهدف التعرف إلى " اتجاهات مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي"، وهي استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في جامعة القدس؛ ولتحقيق ذلك فقد اطّلت الباحثة على مجموعة من المقاييس بهذا المجال، ونظراً لما تتمتعون به من علم وخبرة ودراية واهتمام في هذا المجال، فإني أتوجه إليكم لإبداء آرائكم وملاحظاتكم القيمة في تحكيم فقرات مقياسي الدراسة الحالية، من حيث مناسبتها لقياس ما وضعت لقياسه، ووضوح الفقرات وسلامة صياغتها اللغوية، وإضافة أي تعديل مقترح ترونه مناسباً، من أجل إخراج هاتين الأدوات بالصورة المناسبة لتحقيق أهداف الدراسة.

وقد صمم المقياس من جزئين، هي:

الجزء الأول: ويشتمل على البيانات الشخصية والعامة (المتغيرات التصنيفية).

الجزء الثاني: ويتكون من مقياس الاقتصاد المعرفي .

شاكراً لكم حسن تعاونكم

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحثة: سكينه صالح سليمان بشارات

إشراف: أ. د. أشرف أبو خيران

بيانات المُحكّم:

اسم المحكم	الجامعة	الرتبة العلمية	التخصص

الجزء الأول: المتغيرات التصنيفية:

أرجو التكرم بوضع إشارة (X) في المربع الذي يتفق وحالتك:

1	الجنس	1- () ذكر 2- () أنثى
2	المؤهل العلمي	1- () دبلوم 2- () بكالوريوس 3- دراسات عليا.
3	التخصص	1- () علوم انسانية 2- () علوم طبيعية.
4	عدد سنوات الخبرة الادارية	1- () أقل من خمس سنوات ، 2- () من 5-10 سنوات ، 3- () أكثر من 10 سنوات .
5	موقع المدرسة	1- (مدينة)، 2- (قرية)، 3- (مخيم).

مرتفعة جداً	مرتفعة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً
5	4	3	2	1

الجزء الثاني: مقياس الاقتصاد المعرفي

وهو الاقتصاد القائم على الاستثمار في رأس المال الفكري من خلال تطوير وإصلاح منظومة التعليم والتدريب والبحث والتطوير في بيئة تقنية معلوماتية، توظف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتدعم وتشجع اكتساب ونشر وإنتاج المعرفة في ظل نظام محكم من التقويم والمساءلة والمشاركة المجتمعة (عفونة، 2012) وقد استندت الباحثة في تطوير مقياس الاقتصاد المعرفي إلى عدد من المراجع والدراسات السابقة، منها دراسة الصانع (2016) ودراسة ربحي وآخرون (2018) وقد شمل المقياس في صورته الأولى على (28) فقرة، ركزت على الاقتصاد المعرفي، علماً أن الإجابة على فقرات المقياس ستكون وفقاً لتدرج ليكرت الخماسي على النحو الآتي:

مرتفعة جداً	مرتفعة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً
5	4	3	2	1

التعديل المقترح إن وجد	مناسبتها للبيئة		الصياغة اللغوية		انتماء الفقرة للمجال		الفقرة
	غير مناسبة	مناسبة	غير واضحة	واضحة	غير منتظمة	منتظمة	
المجال الأول: الاتصال والتواصل "عملية لنقل التجارب والأفكار والمعلومات وتبادل المعارف بين الثقافات المختلفة، ونقلها من شخص لآخر، والتعامل بطريقة لبقة ولائقة".							
							1. 1 اهتم بالخطط السنوية التي تنمي القدرة على ادارة عملية الاتصال والتواصل .
							2. 2 انصت باهتمام عندما يتحدث الآخرون.
							3. 3 اشجع المعلمين في المدرسة لاتخاذ إجراءات فاعلة.
							4. 4 أجد استخدام الوسائل الإلكترونية في التواصل مع الآخرين (المعلمين، المجتمع المحلي).
							5. 5 امتلك القدرة على التعامل مع الآخرين مهما تنوعت شخصياتهم.
							6. 6 اختار كلماتي بدقة عندما اتحدث مع الآخرين.
							7. 7 استمع للآخرين دون تحيز للرأي
							8. 8 اشجع المعلمين على طرح وجهات نظرهم

المجال الثاني: التكنولوجيا: مجموع التقنيات والمهارات والأساليب الفنية والعمليات المستخدمة في إنتاج البضائع أو

يمكن أن تكون التكنولوجيا هي المعرفة بالتقنيات والعمليات وما .الخدمات أو في تحقيق الأهداف، مثل البحث العلمي
شابه ذلك، أو يمكن تضمينها في الآلات للسماح بالتشغيل دون معرفة تفصيلية لأعمالها

							9. 9 اعمل على ابراز الاثار الايجابية للتكنولوجيا في ادراك المفاهيم.
							10 . اشجع على توظيف التكنولوجيا الحديثة في إيصال المحتوى التعليمي للمعلمين.
							11 اوضح دور التكنولوجيا في البحث عن المعلومات.
							12 اسعى لتوظيف التكنولوجيا في حل المشكلات.
							13 اشدد على أهمية التكنولوجيا في تنمية التفكير الابداعي للمفاهيم.
							14 أظهر فهماً للقضايا القانونية والأخلاقية المجتمعية المتعلقة بالتكنولوجيا.
							15 اوظف ادوات التقييم الرقمي لانشاء اختبارات الالكترونية.

المجال الثالث: التقويم المتعلم مثلاً (عملية تخطيط للحصول على معلومات أو بيانات أو حقائق عن موضوع معين:

) بطريقة علمية لإصدار حكم عليه بغرض التوصل إلى تقديرات كمية وأدلة كيفية تسهم في اتخاذ أو اختيار القرار

.الأفضل والتحسين

							اصمم أدوات متنوعة ملائمة لتقويم تعليم المعلمين.	16
							أوثق تقويم تعليم المعلمين في سجلات منظمة.	17
							أحلل نتائج تعليم المعلمين في ضوء معايير الاقتصاد المعرفي .	18
							اساعد المعلمين على التقويم الذاتي وفقاً لمعايير محددة.	19
							ازود المعلمين بمعايير واضحة للتقويم.	20
							امارس التقويم الذاتي المستمر.	21
							احلل النتائج المختلفة لتحسين العملية الادارية.	22

المجال الرابع: اتخاذ القرار: هو المرحلة الأخيرة من عملية صنع القرار، ويقصد به الوصول إلى البديل الأفضل، وإقراره للعمل به.							
						أمتك القدرة على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب	23
						أقدر مسؤولية اتخاذ القرار حسب الموقف.	24
						اتمتع بخبرة كافية لاتخاذ قرار صائب.	25
						أقوم بجمع الحقائق التي أحتاج لها في اتخاذ القرار.	26
						لا اسمح للتحيز أن يؤثر في قراراتي.	27
						لا تؤثر الحالة النفسية الخاصة بي في اتخاذ القرار.	28

مع خالص شكري واحترامي،،،

ملحق رقم (2): أسماء المحكمين.

قائمة المحكمين

الاسم	الرتبة العلمية	التخصص	الجامعة
1	أستاذ	ادارة وتخطيط تربوي	جامعة القدس المفتوحة
2	أستاذ	ادارة تربوية	جامعة القدس المفتوحة
3	استاذ مساعد	إدارة تربوية	جامعة الخليل
4	استاذ مساعد	إدارة تربوية	كلية العلوم الإسلامية
5	استاذ مشارك	ادارة تعليمية	جامعة فلسطين التقنية الخضوري
6	استاذ مساعد	إدارة تربوية	جامعة القدس المفتوحة
7	استاذ مساعد	ادارة تربوية	جامعة القدس

ملحق رقم (3): الاستبانة في صورتها النهائية.



جامعة القدس

برنامج ماجستير الادارة التربوية

حضرة الاستاذ الدكتور _____ المحترم

تقوم الباحثة بدراسة بعنوان "اتجاهات مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي" ، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في جامعة القدس ، ولتحقيق ذلك فقد اطّلت الباحثة على مجموعة من المقاييس بهذا المجال ، ونظراً لما تتمتعون به من علم وخبرة ودراية واهتمام في هذا المجال ، فإنني اتوجه اليكم برجاء التكرم بإبداء ارائكم وملاحظاتكم القيمة في تحكيم فقرات مقياس الدراسة الحالية ، من حيث مناسبتها لقياس ما وضعت لقياسه ، ووضوح الفقرات وسلامة صياغتها اللغوية وازضافة اي تعديل مقترح ترونه مناسباً ، من اجل اخراج هذه الاداة بالصورة المناسبة لتحقيق اهداف الدراسة.

وقد صمم المقياس من جزئين، هي :

الجزء الاول : ويشمل على البيانات الشخصية والعامة (المتغيرات التصنيفية).

الجزء الثاني : ويتكون من مقياس الاقتصاد المعرفي.

شاكراً لكم حسن تعاونكم

وتفضلو بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحثة : سكينة صالح سليمان بشارات

إشراف : د. اشرف ابو الخيران

بيانات المُحكّم:

اسم المحكم	الجامعة	الرتبة العلمية	التخصص

الجزء الأول: المتغيرات التصنيفية:

في المربع الذي يتفق وحالتك أرجو التكرم بوضه إشارة (✓)

1	الجنس	1- () نكر 2- () أنثى
2	المؤهل العلمي	1- () دبلوم 2- () بكالوريوس 3- دراسات عليا.
3	التخصص	1- () علوم انسانية 2- () علوم طبيعية.
4	عدد سنوات الخبرة في الإدارة	1- () أقل من 5 سنوات ، 2- () من 5-10 سنوات ، 3- () أكثر من 10 سنوات
5	موقع المدرسة	(مدينة)، 2- (قرية)، 3- (مخيم)

الجزء الثاني : مقياس الاقتصاد المعرفي

هو انتاج المعرفة والحصول عليها والمشاركة بها واستخدامها وتطويرها من خلال التكنولوجيا الحديثة

والاستفادة منها واستثمار الموارد المتوفرة في ظل الامكانيات المتاحة .(الاغا، 2015)

وقد استندت الباحثة في تطوير اداتها لقياس الاقتصاد المعرفي الى عدد من المراجع والدراسات السابقة ،

منها دراسة أبو لوجه (2021) و دراسة الصانع (2016) ودراسة ربحي واخرون (2018) وقد شمل

المقياس في صورته الاولية على (28) فقرة ، ركزت على الاقتصاد المعرفي علما أن الاجابة على فقرات

الاداة المستخدمة للقياس ستكون وفقا لتدرج ليكرت الخماسي على النحو الاتي :

مرتفعة جداً	مرتفعة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً
5	4	3	2	1

التعديل المقترح إن وجد	مناسبتها للبيئة		الصياغة اللغوية		انتماء الفقرة للمجال		الفقرة
	غير مناسبة	مناسبة	غير واضحة	واضحة	غير منتمية	منتمية	
المجال الأول: الثقافة الداعمة لوجود الاقتصاد المعرفي							
							1 أدرك أن للاقتصاد المعرفي دور مهم في تطوير الأداء الإداري.
							2 أتخذ القرارات التي تسهل عملية التحول نحو إقتصاد المعرفة.
							3 أعتد مبدأ التحليل المعلوماتي كأساس للتحول نحو الاقتصاد المعرفي .
							4 أطبق مفهوم الاقتصاد المعرفي من خلال العمل الإلكتروني
المجال الثاني: التطوير المهني لضمان التحول نحو الاقتصاد المعرفي							
							5. 5 أوفر الدعم الفني للمعلمين في مجال التعليم الإلكتروني
							6. 6 أشجع المعلمين على التدريب المستمر في مجال تكنولوجيا المعلومات
							7 أوضح دور التكنولوجيا في البحث عن المعلومات وتبويبها.
							8 اسعى لتوظيف التكنولوجيا في حل المشكلات الإدارية.

التعديل المقترح إن وجد	مناسبتها للبيئة		الصياغة اللغوية		انتماء الفقرة للمجال		الفقرة
	غير مناسبة	مناسبة	غير واضحة	واضحة	غير منتمية	منتمية	
							9 أحت المعلمين على انتاج وتطوير ونشر المعرفة بالوسائل التقنية الحديثة
							10 أوظف أدوات التقييم الرقمي لانجاز المهام الادارية.
المجال الثالث: التخطيط لوجود وإنتاج الاقتصاد المعرفي							
							11 أضمن للخطة المدرسية التوسع في استخدام التقنيات الحديثة في التعليم
							12 أعتد سياسة المراجعة المستمرة للاداء بما يتواءم مع اقتصاد المعرفة
							13 أضع خطط محددة زمنيا لتطيرها تكنولوجيا.
							14 اقوم بمراجعة مستمرة لمخرجات العملية التعليمية بما يتواءم مع احتياجات الاقتصاد المعرفي
المجال الرابع: البنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي							
							15 استخدم البرامج الالكترونية في تسهيل العمل الاداري
							16 اسعى لأن تمتلك المدرسة موقعا متميزا على شبكة الانترنت
							17 اشجع المعلمين على تصميم مقررات الكترونية تناسب موادهم التعليمية .

التعديل المقترح إن وجد	مناسبتها للبيئة		الصياغة اللغوية		انتماء الفقرة للمجال		الفقرة
	غير مناسبة	مناسبة	غير واضحة	واضحة	غير منتمية	منتمية	
							18 أوفر المناخ الملائم لاستثمار ومشاركة المعرفة الناتجة من المدرسة.

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير

ملحق رقم (4): كتاب تسهيل مهمة باحث من الجامعة.

Al-Quds University
Faculty of Educational Sciences
Dean's Office



جامعة القدس
كلية العلوم التربوية
مكتب العميد

التاريخ: 2023/11/27

حضرة السادة / مديرية التربية والتعليم المحترمين
الخليل

الموضوع: تسهيل مهمة

تحية طيبة وبعد،،

تقوم الطالبة سكينه صالح سليمان بشارات ورقمها الجامعي (22212613) من تخصص ماجستير ادارة
تربوية بإعداد دراسة ، بعنوان :

" اتجاهات مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي "

لذا يرجى من حضرتكم تسهيل مهمة الطالبة المذكورة في الحصول على المعلومات المطلوبة ولتطبيق
الدراسة خلال الفصل الأول الحالي من العام الأكاديمي 2024/2023.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

كلية العلوم التربوية
Faculty of Educational Sciences



محمود أبو سمرة

أ.د. محمود أبو سمرة
عميد كلية العلوم التربوية

نسخه: الملف

التاريخ: 2023/11/27

حضرة السادة / مديرية التربية والتعليم المحترمين
جنوب الخليل

الموضوع: تسهيل مهمة

تحية طيبة وبعد،،

تقوم الطالبة سكينه صالح سليمان بشارات ورقمها الجامعي (22212613) من تخصص ماجستير ادارة
تربوية بإعداد دراسة ، بعنوان :

" اتجاهات مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي "
لذا يرجى من حضرتكم تسهيل مهمة الطالبة المذكورة في الحصول على المعلومات المطلوبة ولتطبيق
الدراسة خلال الفصل الأول الحالي من العام الأكاديمي 2024/2023.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

كلية العلوم التربوية
Faculty of Educational Sciences





أ.د. محمود أبو سمرة
عميد كلية العلوم التربوية

نسخة: الملف



التاريخ: 2023/11/27

حضرة السادة / مديرة التربية والتعليم المحترمين
شمال الخليل

الموضوع: تسهيل مهمة

تحية طيبة وبعد،،

تقوم الطالبة سكينه صالح سليمان بشارات ورقمها الجامعي (22212613) من تخصص ماجستير ادارة

تربوية بإعداد دراسة ، بعنوان :

" اتجاهات مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي "

لذا يرجى من حضرتكم تسهيل مهمة الطالبة المتكورة في الحصول على المعلومات المطلوبة ولتطبيق

الدراسة خلال الفصل الأول الحالي من العام الأكاديمي 2024/2023.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

كلية العلوم التربوية
Faculty of Educational Sciences



محمد أبو سمرة

أ.د. محمود أبو سمرة
عميد كلية العلوم التربوية

نسخة: الملف



التاريخ: 2023/11/27

حضرة السادة / مديرية التربية والتعليم المحترمين
يطا

الموضوع: تسهيل مهمة

تحية طيبة وبعد،،

تقوم الطالبة سكينه صالح سليمان بشارات ورقمها الجامعي (22212613) من تخصص ماجستير ادارة
تربوية بإعداد دراسة ،بعنوان :

" اتجاهات مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة الخليل نحو تطبيق الاقتصاد المعرفي "

لذا يرجى من حضرتكم تسهيل مهمة الطالبة المذكورة في الحصول على المعلومات المطلوبة ولتطبيق
الدراسة خلال الفصل الأول الحالي من العام الأكاديمي 2024/2023.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

كلية العلوم التربوية
Faculty of Educational Sciences



محمد أبو سمرة

أ.د. محمود أبو سمرة
عميد كلية العلوم التربوية

نسخه: الملف

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	المحتوى	الرقم
أ	الإقرار	
ب	الإهداء	
د	الملخص باللغة العربية	
هـ	الملخص باللغة الإنجليزية	
	الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها	1
2	المقدمة	1.1
4	مشكلة الدراسة	2.1
5	أسئلة الدراسة	3.1
5	أهداف الدراسة	4.1
6	فرضيات الدراسة	5.1
7	أهمية الدراسة	6.1
8	حدود الدراسة	7.1
9	مصطلحات الدراسة	8.1
	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	2
36-11	الإطار النظري	1.2
42-37	الدراسات السابقة	2.2
43	التعقيب على الدراسات السابقة	3.2
	الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات	3
50	منهج الدراسة	1.3
51	مجتمع الدراسة	2.3
52	أداة الدراسة	3.3
54	عينة الدراسة	4.3
55	صدق أداة الدراسة	5.3
57	ثبات أداة الدراسة	6.3
58	إجراءات الدراسة	7.3

59	متغيرات الدراسة	8.3
59	المعالجة الإحصائية	9.3
60	المقياس الوزني	10.3
	الفصل الرابع: نتائج الدراسة	1.4
69-63	نتائج السؤال الأول	1.1.4
80-69	نتائج السؤال الثاني	2.1.4
	الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات	5
82	تفسير نتائج السؤال الأول ومناقشتها	1.5
83-82	تفسير نتائج السؤال الأول ومناقشتها	1.1.5
84	تفسير نتائج السؤال الثاني ومناقشتها	2.1.5
89	التوصيات	2.5
90	المراجع العربية	
95	المراجع الأجنبية	
97	فهرس الجداول	
99	فهرس الأشكال	
100	فهرس الملاحق	
120	فهرس المحتويات	

تم بحمد الله